التوجيهات النحوية لعلل الوقف والابتداء في الجمل بين أبي جعفر النحاس وأبي عبد الله السجاوندي

إعداد

خليفة شعبان عبد الحميد

باحث دكتوراه – قسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة القاهرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عقد موازنة بين علمين جليلين من أعلام النحو واللغة والقراءات القرآنية؛ هما: أبو جعفر النحاس، و أبو عبد الله السجاوندي؛ وذلك من خلال عرض آراء كلٍّ منهما لمواضع الوصل والوقف في جميع سور القرآن الكريم، ومناقشة تلك الآراء، وتحليلها، وترجيح أحد الرأيين من خلال استقراء آراء النحاة؛ لبيان مدى موافقتهما لما ذهب إليه النحاة، وللكشف عن الجهود النحوية لأصحاب الوقف والابتداء، مع بيان أثر هذه التوجيهات النحوية على الوقف والابتداء، ولمعرفة متى يكون الوقف على كلمة مفسدًا للمعنى، ومتى يكون الوصل مفسدًا، مع بيان مذهبية السجاوندي الكوفية التي أثرت في توجيهاته النحوية، وبيان تأثر التوجيه النحوي بالقراءات، وأسباب النزول، ورؤوس الآيات، وبيان تأثير هذين العالمين فيمن جاء بعدهما من علماء الوقف والابتداء.

الكلمات المفتاحية:

أبو جعفر النحاس – أبو عبد الله السجاوندي – الوصل – الوقف – الابتداء – التوجيهات النحوية.

Abstract:

This study aims to draw a comparison between two great scholars of grammar, language and Quranic readings, namely Abu Jaafar Al-Nahhas and Abu Abdullah Al-Sajawandi; This is done by presenting the opinions of each of them regarding the positions of connection and stopping in all the chapters of the Holy Quran, through their stopping at sentences, or connecting those sentences to what follows them, and discussing those opinions, analyzing them, and preferring one of the two opinions through induction of the opinions of grammarians; To show the extent of their agreement with what the grammarians went to, and to reveal the grammatical efforts of the proponents of stopping and starting, with a statement of the effect of these grammatical directives on stopping and starting.

المقدمة

حينما وضع علماء اللغة قواعد الكلام العربي؛ ليهتدي بها المتكلم إلى صواب الكلام، وليبتعد عن الخطأ فيه، وأخذوا يعللون ويشرحون الأسباب، فجاءت العلل التي استحق الكلام حكمًا من أجلها.

فجاء التعليل اللغوي كأحد أصول النظريات النحوية، ولقد اهتم به النحاة اهتمامًا أخذ يتزايد ويتطور بتطور الدراسات النحوية، ومن هذه العلل علل الوقف والابتداء، ومنها جاءت التوجيهات النحوية لتلكم العلل، فتشعبت هذه التوجيهات، وتطايرت الآراء بين العلماء، كما رأينا بهذا العمل.

فالحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلامًا على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، فالقرآن الكريم هو حبل الله المتين، وهو نوره المبين لا تزيغ به الأهواء، ولا تتشعب معه الآراء، ولا يمله الأتقياء، ولا يشبع منه العلماء؛ لذا اهتم علماؤنا بالكشف عن مبين الخطاب في أفنان الكتاب، فتنوعت المصنفات وتعددت المؤلفات؛ حيث قيض الله برحمته وكرمه لكتابه رجالًا أجلاء علماء أوفياء اهتموا بألفاظ القرآن، واهتموا بعلومه، ومن هذه العلوم علم الوقف والابتداء؛ حرصًا منهم على ألا يقف القارئ على ما يخل بالمعنى، أو أن يوصل فيخل بالمعنى، ولتعلم أخي القارئ أن علم الوقف والابتداء مستمد من علم التفسير، فلو أراد القارئ أن يقف فعليه أن يقف على موضع لا يغير تفسير الآية، فلا يفسدها، وعليه أن يعتمد على علوم القراءات واللغة، ومن المعلوم أنه لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير عالم باللغة، كما عهدنا ذلك في أبي جعفر النحاس، و أبي عبد الله السجاوندي اللذين يعتمد الباحث عليهما في عرض بعض آرائهما وتوجيهاتهما النحوية لعلل الوقف والابتداء من خلال كتبهما.

أولًا: التعريف بالإمام أبي جعفر النحاس:

هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس (1) المرادي (2)، المفسر، المصري، النحوي،

---

(1) اتفقت على هذه النسبة جميع التراجم.

(2) نسبة إلى مراد، حي من اليمن، وفرع من قبائل كهلان بن سبأ، أوتكون نسبة إلى قبيلة مذحج سميت باسم أبيهم مراد بن مالك، وهذه النسبة تفيد أنه يمني الأصل، مصري المولد.

يكنى بأبي جعفر النحاس (1)، ويقال له: النحاس أو ابن النحاس (2)، ويعرف أيضًا بالصفّار، ولكن لقب (النحاس) هو الأشهر الذي عرف به، وهو الذي طار في الآفاق حتى صار علما له، وهو من علماء القرن الرابع الهجري، ومن أرسخ رواد علم النحو قدمًا في البلاد المصرية.

الإنباء على قبائل الرواة، (ص ١٢٨)، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط ١/ ١٤٠٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

(1) النحاس - بفتح النون والحاء المهملة المشددتين - نسبة إلى من يعمل النحاس، وأهل مصر يطلقونها على من يعمل الأواني الصفرية ويبيعها، ويقال له أيضًا الصفّار نسبة إلى (الصفر)، قال في المصباح: (الصفر مثل قفل: النحاس وكسر الصاد لغة فيقال: صفر وصفر، وهو النحاس ويقال: بيت صفر أي خال من المتاع، وهو صفر اليدين أي ليس فيهما شيء. انظر: معاني القرآن، المؤلف: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)، المحقق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٠٩هـ، (ص10/1).

وانظر: وفيات الأعيان (١/٩٩)، واللباب (٣/٣٠٠).

(2) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة ١٣٩٢ هـ، طبع دار المعارف، مصر، ص 220.

ولد في مصر 260هـ على أغلب الآراء، ونشأ فيها، ثم ارتحل إلى بغداد فأخذ عن المبرد (1)، والأخفش (2) علي بن سليمان، ونفطويه (3)، والزجاج (4) وغيرهم، ثم عاد إلى مصر وتصدر للتدريس، وكانت مصر خلال النصف الثاني من القرن الثالث والنصف الأول من الرابع للهجرة حلقة الوصل بين المغرب والمشرق، وقد قصده طلاب المعرفة، كما قصدوا غيره، من المغرب وأخذوا عنهم صنوف علوم اللغة والقرآن، وعادوا بها إلى بلادهم؛ وبذلك انتقلت مصنفات هؤلاء العلماء المصريين إلى هناك (5).

برع النحاس في فنون شتى، فقد برع – رحمه الله - في علم اللغة والنحو والأدب، فكان من مشاهير علماء النحو الذين يرجع إليهم، ويستفاد منهم، ولا أدل على ذلك من تأليفه في الاختلاف بين المدرستين :مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة في كتابه المسمى

(1) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن غسان بن سليمان بن سعد بن عبد الله بن زيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم: وهو ثمالة، ثم ينتهي إلى الأسد بن الغوث، وهو الأزد، فهو الثمالي الأزدي البصري أبو العباس النحوي اللغوي الأديب، ولد بالبصرة يوم الإثنين غداة عيد الأضحى سنة عشر ومائتين، و إنما لقب بالمبرد؛ لأنه لما صنف المازني «كتاب الألف واللام» سأله عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازني: قم فأنت المبرد - بكسر الراء - أي المثبت للحق، فحرفه الكوفيون وفتحوا الراء، انظر: معجم الأدباء لشهاب الدين ياقوت الرومي، 6/2678-2679 .

(2) هو الأخفش الصغير أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل، قدم مصر سنة سبع وثمانين ومئتين، وخرج عنها سنة ثلاثمئة، مع علي بن أحمد بن بسطام إلى حلب، فأقام معه إلى أن تقلد ابن بسطام خراج مصر ثانية سنة خمس وثلاثمئة، ففارقه الأخفش، وقدم ابن بسطام مصر، و انحدر الأخفش إلى بغداد؛ فكان مقامه بمصر إلى أن خرج عنها ثلاث عشرة سنة وأشهر، انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص 115.

(3) هو أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة العتكي الأزدي المعروف بنفطويه، وكان أديبًا متفننًا في الأدب، حافظًا لنقائض جرير والفرزدق وشعر ذي الرمة وغيرهم من الشعراء. وكان يروي الحديث، وكان ضعيفًا في النحو، وكان يخضب رأسه ولحيته إلى أن مات، وتوفي ببغداد سنة ثلاث وعشرين وثلاثمئة يوم الأربعاء لخمس خلون من صفر، انظر طبقات الزبيدي، ص 154.

(4) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، وكان نديمًا للمكتفي، انظر طبقات الزبيدي، ص 111، مات في جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، وهو أستاذ أبي علي الفارسي، وتتلمذ على يد المبرد، انظر معجم الأدباء، 1/52.

(5) النحاس: إعراب القرآن، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ 1/3.

"المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين" (1)، و أيضًا برع في العلوم الشرعية المتعددة مثل علوم القرآن، والتفسير، والحديث، والفقه وغيرها؛ يقول الزبيدي (2): " وكان واسع العلم ، غزير الرواية ، كثير التأليف . ولم يكن له مشاهدة، فإذا خلا كلمه جود وأحسن وله كتب في القرآن مفيدة، وكان لا يتكبر أن يسأل الفقهاء وأهل النظر، ويناقشهم عما أشكل عليه من تأليفاته" (3).

أبو جعفر النحاس كان كثير التأليف، حتى ذكر بعضهم أن مصنفاته تربو على خمسين مصنفًا (4) في علوم متعددة، منها:

1-إعراب القرآن: عني فيه النحاس بآيات القرآن الكريم، وبيان المعاني التي تحتاج إلى توضيح وبيان، فجمع فيه التفسير والإعراب، وقد طبع بتحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد، وهو مطبوع في خمسة مجلدات طباعة علمية نال بها المحقق درجة الدكتوراه، وطبع أيضًا بتحقيق الدكتور: محمد أحمد قاسم عام ٢٠٠٧م، وهو في خمسة مجلدات أيضًا.

2-معاني القرآن الكريم: شرح فيه معاني الآيات القرآنية، وحققه الشيخ: محمد بن علي الصابوني في ستة مجلدات، تحت إشراف معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

3-الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم: حيث ذكر النحاس فيه الآيات الناسخة والمنسوخة في القرآن الكريم من أوله إلى آخره، على حسب ترتيب المصحف، وقد طبع عدة مرات؛ فطبع عام ١٣٢٣هـ في القاهرة بعناية: محمد أمين الخانجي، ثم طبع عام ١٤٠٧هـ في القاهرة أيضًا بتحقيق الدكتور: شعبان محمد إسماعيل، ثم قام بتحقيقه الأستاذ / محمد عبد السلام محمد، عام ١٤٠٨هـ في الكويت، ثم طبع عام ١٤١٢هـ في

---

(1) الدكتور/ أحمد محمد هليل: أبو جعفر النحاس و أثره في التفسير، ص20.

(2) الزبيدي هو: أبو بكر الأشبيلي القرطبي، محمد بن حسن عبد الله بن مذحج الزبدي، كان فقيهًا أديبًا شاعرًا، وكان مع ذلك من أهل الحديث والفقه، توفي سنة ٣٧٩ هـ انظر: معجم الأدباء للحموي، ص 3٢٩/5.

(3) ابن خلكان: وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر-بيروت، الطبعة: الجزء: ١ - الطبعة: ، ١٩٠٠، الجزء: ٢ - الطبعة: ، ١٩٠٠، الجزء: ٣ - الطبعة: ، ١٩٠٠، الجزء: ٤ - الطبعة: ١، ١٩٧١، الجزء: ٥ - الطبعة: ١، ١٩٩٤، الجزء: ٦ - الطبعة: ، ١٩٠٠، الجزء: ٧ - الطبعة: ١، ١٩٩٤، 99/1.

(4) الحموي: معجم الأدباء، 620/1.

مجلدتين، بتحقيق الدكتور: سليمان بن إبراهيم اللاحم، نال به درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وأخيرًا طبع بعناية: نجيب الماجدي، عام ١٤٢٤هـ.

4-القطع والائتناف: حيث بين فيه مواضع الوقف والابتداء، طبع في عام ١٣٩٨هـ بتحقيق الدكتور: أحمد خطاب العمر في بغداد، ثم طبع في الرياض سنة ١٤١٣ هـ تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن المطرودي، وفي عام ١٤٢٣هـ طبع بتحقيق: أحمد فريد المزايدي في القاهرة.

5-تفسير أبيات سيبويه: شرح فيه النحاس شواهد كتاب (الكتاب) لسيبويه، وهو بتحقيق الدكتور: أحمد خطاب العمر في حلب سنة 1974م ، وطبع بتحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد.

6-كتاب اللامات: خصه النحاس بالحديث عن اللامات الموجودة في القرآن الكريم، وبيان استخداماتها، ومعانيها، حققه: طه محسن، ونشره في مجلة المورد العراقية سنة ١٩٧١م.

توفي –رحمه الله- سنة ٣٣٨هـ/950م ، وقيل : سنة ٣٣٧ هـ(1) .

ثانيًا: التعريف بالإمام أبي عبد الله السجاوندي:

قليل من الكتب ما ترجمت للسجاوندي، وما ذكر فيها عنه وعن حياته قليل أيضًا، ولعله ممن قيل فيهم:

قليل منك يكفيني ولكن قليلُك لا يُقال له قليل(2)

قال القفطي (3) عنه – وهو أقدم من تكلم في ترجمته -: "محمد بن طيفور، السجاوندي (4)

(1) ابن خلكان: وفيات الأعيان، 100/1.

(2) البيت منسوب لأبي نصر أحمد بن علي الميكالي، في الدر الفريد وبيت القصيد، المؤلف: محمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩ هـ - ٧١٠ هـ)، المحقق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م، ص(8-356)، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب، 1/ 107، 2/ 675.

(3) هو أبو الحسن القفطي (المتوفى 646هـ).

(4) قال الزركلي: "ولم أجد (سجاوند) في كتب البلدان ولا كتب اللغة" في كتابه "الأعلام"، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى ١٣٩٦ هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر،

العزنوي (1)، المفسر، النحوي، اللغوي، قريب العهد منا، كان في وسط المائة السادسة للهجرة النبوية، صنف كتابًا في تفسير القرآن سماه: "عين التفسير "ذكر فيه النحو، وعلل القراءات والأبيات ومعانيها، واللغة، إلى غير ذلك من معاني التفسير في مجلدات أعدادها قليلة، وفوائدها جليلة، واختصر ولده هذا التفسير وسماه (إنسان العين).

قال عنه الذهبي: "السجاوندي، أحد القراء، هو أبو عبد الله محمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي المقرئ المفسر النحوي. [الوفاة: 551 - 560 هـ].

له " تفسير" حسن للقرآن، وكتاب " علل القراءات " في عدة مجلدات، وكتاب " الوقف والابتداء " في مجلد كبير يدل على تبحره. ولم يبلغني على من قرأ، ولا من أخذ عنه.

ذكره القفطي مختصرًا وقال: كان في وسط المائة السادسة، رحمه الله"(2).

ومن مؤلفاته:

1-الوقف والابتداء.

2-الوقف والابتداء (الصغير).

3-عين المعاني في تفسير السبع المثاني: وقد اختصر تفسيره هذا ولده محمد بن محمد بن طيفور، سراج الدين، أبو طاهر السجاوندي في كتاب سماه: (إنسان العين) (3).

أيار/ مايو ٢٠٠٢ م، (27/7).

(1) الغزنوي نسبة إلى (غزنة)، بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح النون، قال ياقوت في معجم البلدان: 4/ 201: "وهي مدينة عظيمة وولاية واسعة في طرف خراسان، وهي الحد بين خراسان والهند ..."، وقال الحميري عنها في كتابه "الروض المعطار في خبر الأقطار"، (428): "مدينة من مدن خوارزم، منها أبو الفضل محمد بن أبي يزيد طيفور السجاوندي الغزنوي مصنف كتاب (عين المعاني في تفسير القرآن العظيم)" المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى (المتوفى: ٩٠٠ هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠ م.

(2) الذهبي: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م، 206/12.

(3) عادل نويهض: معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، المؤلف: عادل نويهض، قدم له: مُفتي

4-كتاب علل القراءات.

5-علل الوقوف.

6-غرائب القرآن.

7-معرفة أحزاب القرآن و أنصافه وأرباعه وأجزائه.

وفاته: (560هـ - 1165م).

ذكر القفطي أنه عاش في وسط المائة السادسة للهجرة - كما ذكرت -(1).

ولكن معظم المصادر تكاد تجمع أنه توفي سنة ستين وخمسمائة (2).

ثالثًا: تعريف علم الوقف والابتداء:

هو علم بالقواعد التي يعرف بها محال الوقف ومحال الابتداء في القرآن الكريم؛ ما يصح منها وما لا يصح (3).

وهو "علم يعرف به القارئ ما يصلح الوقوف عليه، وما لا يصلح، والمواضع التي يصلح الابتداء بها، والتي لا يصلح" (4).

وأما عن أهمية علم الوقف والابتداء فهو صون النص القرآني من أن تنسب فيه كلمة إلى غير جملتها.

ويعد علم الوقف والابتداء من أهم العلوم التي يجدر بالقارئ أن يوليها شديد العناية والاهتمام. وقد اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز ألا يجيز أحدًا إلا بعد معرفة الوقف والابتداء حتى أن بعضهم جعل تعلم الوقف واجبًا.

الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، الناشر: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ هـ-١٩٨٨م، 543/2.

(1) القفطي: إنباه الرواة على أنباء النحاة، 153/3.

(2) الصفدي: الوافي بالوفيات، 147/3.

(3) فريال زكريا العبد: الميزان في أحكام تجويد القرآن، الناشر: دار الإيمان ، القاهرة، ص 193.

(4) بسمة بنت عبد الله بن حمد الكنهل: التفسير بالبيان المتصل في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، إشراف: أ.د. يوسف بن عبد العزيز الشبل، العام الجامعي: ١٤٣٨ - ١٤٣٩هـ، ص 47.

المبحث الأول:

الوقف والابتداء في الجملة الاسمية وما يدخلها من نواسخ

الجملة الاسمية ركناها المبتدأ والخبر. "اعلم أن الاسم المبتدأ أُعطي رتبة التقدم؛ لتجرده عن العوامل اللفظية، فاستحق أن يُبتدأ به، فأُعطي من الإعراب حكم الرفع؛ لأنه مقدَّم على النصب والجر، فأُعطي الأعلى للأعلى"[1]. ولما عُلمت رتبة المبتدأ بتقديمه، أُعطي رتبة الرفع لتعظيمه. فالمبتدأ هو الاسم، أو ما في منزلته، المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، سواء أكان هذا الاسم صريحًا كـ "زيد قائم"، أم مؤولًا بالصريح كـ {وأن تصوموا خيرلكم} [البقرة/184]؛ إذ التأويل صومكم خيرلكم. وما في منزلته هو الذي به عوامل لفظية زائدة كقوله ـــ تعالى ـــ: {هل من خالق غير الله} [فاطر/3]، {وما من دابة في الأرض} [الأنعام/38، هو/6]. وقد يكون المبتدأ له خبر كما مثلت، وقد يكون له مرفوع يسد مسد الخبر، كقول الله ـ تعالى ـ: {أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم} [مريم/46]. وهذا المبتدأ يكون معرفة للإخبار عنه، ويكون نكرة إذا أفادتْ، نحو قوله ـــ تعالى ـــ: {ولعبد مؤمن خير من مشرك} [البقرة/221]؛ فالنكرة هنا موصوفة، وكقوله ـــ تعالى ـــ: {أإله مع الله} [النمل/60، 61، 62، 63، 64]؛ فالنكرة هنا جاءت في سياق الاستفهام.

أما الخبر فهو "الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ، غير الوصف المذكور في قوله: أو وصف رافع لمكتفٍ به"[2]؛ سواء أكان هذا الجزء مفردًا، أم جملةً، أم شبه جملة.

وهنا نأتي لسؤال: هل يجوز الوقف على المبتدأ؟ نعم، يجوز ذلك في حالتين: أولاهما: أن يتقدم الخبر على المبتدأ جوازًا أو وجوبًا، وثانيتهما: أن يُحذف الخبر.

(1) المقدسي؛ عز الدين عبد السلام بن أحمد بن غانم بن علي: تلخيص العبارة في نحو أهل الإشارة، تحقيق: خالد زهري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص 26، 27.

(2) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، 198/1.

الوقف على المبتدأ:

بالوقف على المبتدأ في حالة تأخره عن الخبر، وفي حالة حذف الخبر، نجد مواطن عند علمائنا للوقف والابتداء، منها:

في قوله .تعالى : {الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ} [البقرة/1، 2].

قال النحاس: "وعن {الم} في القطع عليها والائتناف بما بعدها أربعة أقوال: منهن أن فيها ثلاثة أتمة، والقول الثاني: أن القطع على (الم) كافٍ وليس بتمام، والقول الثالث: أن القطع عليها ليس بتام ولا كافٍ، والقول الرابع: أن القطع على (الم) تمام.

قال أبو جعفر: وهذه الأقوال يبينها كلام العلماء في التفسير، ونحن نشرح ذلك حتى يتبين معناها، ويكون ذلك دالًّا عليها وعلى غيرها من أشباهها، ونعزو كل قول إلى قائله، قال الأخفش سعيد بن مسعدة: ألف تمام، لام تمام، ميم تمام. ومذهب أبي عبيدة أن مجازها مجاز حروف الهجاء. ومذهب الكسائي أنها حروف التهجي، قال أبو جعفر: فهذا قول وليس عندي بصواب؛ لأنها في المصحف موصولة، فلا يجوز قطعها، كما لا يجوز مخالفة ما في المصاحف، ولا تمام في كتاب الله جل وعز منها شيئًا مقطوعًا إلا {حم عسق} والعلة في قطعها دون غيرها أن الحواميم سبع، فلما تكررت وزيد في إحداهن شيء كان منفصلًا.

والقول الثاني قول أبي حاتم قال: (الم) كافٍ وليس بتمام، وعلته في هذا أنه زعم أنه لم يدر ما معنى حروف المعجم، فجعل الوقف كافيًا؛ لأن ما بعدها مفيد، ولم يجعله تامًّا؛ لأنه إذا وُقف عليه لم يُعرف معناه.

والقول الثالث أن الوقف على (الم) ليس بتمام ولا كافٍ في مذهب الفراء؛ لأن المعنى عنده حروف المعجم، يا محمد ذلك الكتاب، واجتزئ ببعضها من بعض، قال أبو إسحاق: هذا خطأ لو كان كما قال لكان بعدها أبدًا (ذلك الكتاب) أو ما أشبهه. وقول عكرمة (الم) قسم، يوجب أن لا يكون تمامًا؛ لأن القسم متعلق بما بعده، وكذا قول قطرب إنما جيء بها ليتلى عليهم ما بعدها، وكذا قول محمد بن يزيد أنها تنبيه.

والقول الرابع أن (الم) تمام، وقول أبي إسحاق كان يذهب إلى أن كل حرف منها يفيد معنى، وقول أبي الحسن بن كيسان أن (الم) تمام إلا أن تقديره خلاف تقدير أبي إسحاق؛ لأن أبا إسحاق يقدره بمعنى: أنا الله أعلم، وابن كيسان يقدره اسمًا للسورة، قال (الم) في موضع نصب، بمعنى اقرأ (الم)، أو عليك (الم)، قال: ويجوز أن يكون في

موضع رفع، بمعنى هذا أو هو أو ذلك (الم)، وقولاهما جميعًا موجود في التفسير. فأما قول أبي إسحاق فروي عن ابن عباس، كما حدثنا عبيد الله بن إبراهيم البغدادي، حدثنا حفص بن عمر بن الصباح، حدثنا أبو نعيم، حدثناشريك عن عطاء عن أبي الضحى، عن ابن عباس، في قوله عزوجل (الم) قال: أنا الله أعلم، و(المر) قال: أنا أرى، و(المص) أنا الله أفصل. وقول ابن كيسان يروى معناه عن قتادة، كما حدثنا أحمد بن محمد بن نافع قال: حدثنا سلمة، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر عن قتادة في قوله جل وعز (الم) قال: اسم من أسماء القرآن، قال أبو جعفر: فقد صار على هذين القولين التمام (الم)، وهي أولى ما قيل في ذلك، وكل ما في القرآن من نظيره فهو مثله في قول الجماعة الذين ذكرناهم، وأطلنا شرحه؛ لأن له نظائر، ولا نعلم أحدًا صنف كتاب تمام فجمع هذه القوال كلها فيه بشرحها، وبالله التوفيق.

(ذلك) ليس بموضع قطع؛ لأنه لا يفيد إلا بما بعده، و(الكتاب) فيه تقديرات ستة: على ثلاثة منها يكون التمام {ذلك الكتاب}، على أن يكون ما بعده مستأنفًا؛ فمن التقديرات أن يكون (ذلك) مرفوعًا بالابتداء، و(الكتاب) خبره، وهذا قول أبي حاتمن وقال: ومثله (ذلك)، وقال أبو عبيدة (ذلك) بمعنى: هذا، و أنشدوا:

أقول له والرمح يأطر متنه تأمل خفاقا إنني أنا ذلكا[1]

أي: أنا هذا، قال أبو جعفر، وحكى لنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد قال: لا يكون (ذلك) بمعنى (هذا)؛ لاختلاف معنيهما، قال: والمعنى: أنى ذلك الذي سمعت به.

والتقدير الثاني: هذا ذلك الكتاب الذي كنتم ترجونه، وهذا قول محمد بن يزيد قال: ويدل عليه {وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا}.

والتقدير الثالث هذه الحروف ذلك الكتاب، وهذا قول الفراء.قال أبو جعفر: فالقطع على هذه الأقوال الثلاثة (ذلك الكتاب)، فأما التقديرات الثلاثة الأخر فإنه

(1) البيت من البحر الطويل، "أقول له"، يعني لمالك بن حمار، فهنا يخاطب خُفاف بن نَدبة السلميّ بهذا البيت مالك بن حمار سيد بني فزارة، وقد قتله خفاف ثأرًا لمعاوية بن عمرو أخي الخنساء. وأطر الشيء يأطره أطرًا: هو أن تقبض على أحد طرفي الشيء، ثم تعوجه وتعطفه وتثنيه. وأراد أن حر الطعنة جعله يتثنى من ألمها، ثم ينحني لهوي صريعًا؛ إذ أصاب الرمح مقتله، ومتنه: المتنان مكتنفا الصلب من العصب واللحم. والمراد أن الرمح يعطف ظهر مالك ويثنيه من قوته. ينظر: خُفَاف بن ندبة السَّلَمي: شعر خُفاف بن نُدبة السَّلمي، جمعه وحقَّقه: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1967، ص 64. أبو عبيدة؛ معمر بن المثنى التيمي: مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ، 29/1.

يكون الكتاب نعتًا لــ (ذلك)، و{لا ريب فيه} الخبر، وهذا قول الأخفش سعيد حكاه عنه أبو حاتم قال: كذا قال معلمنا الأخفش، وليس كما ظن، واحتج بقوله جل وعز{الر تلك آيات الكتاب الحكيم}؛ لأنه ليس بعده (لا ريب فيه)، قال أبو جعفر: وهذا لا يلزم؛ لأنه إذا كان بعده (لا ريب فيه) فهو خبر، وإذا لم يكن (ذلك) بعده فالخبر غيره.

والتقدير الثاني: أن يكون {هدى للمتقين} الخبر.

والتقدير الثالث: أن يكون الخبر (لا ريب فيه)؛ لأن معناه حق.قال نافع: لا ريب تمام، وردَّ هذا عليه أحمد بن جعفر قال: لأنه لا بد من عائد، وهذا لا يلزم، قد حكى البصريون: لا بأس، وحكى الكوفيون: إن زرتني فلا براح، فيجوز أن يكون (لا ريب) التمام وبحذف الخبر، وقد قرأ أبو عبد الرحمن: {قال إنه يقول إنها بقرة لا ذلول}، ويجوز أن يكون (لا ريب) التمام؛ لأن معناه: حق، ويكون {فيه هدى للمتقين} مستأنفًا، ويجوز أن يكون التمام (لا ريب فيه هدي للمتقين) المبتدأ، والخبر (للمتقين)، ويجوز أن يكون بمعنى: هو هدى للمتقين. وفي (المتقين) تقديرات تكون تمامًا على أن يجعل (الذين) في موضع رفع بالابتداء ويكون الخبر{أولئك على هدى من ربهم}، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا، أي الذين يؤمنون بالغيب هم المذكورون، ويجوز أن يكون التقدير: هم الذين"[1].

وقال النحاس في إعرابه:"مذهب الخليل وسيبويه في «الم» وما أشبهها أنها لم تعرب، لأنها بمنزلة حروف التهجي، فهي محكية، ولو أعربت ذهب معنى الحكاية، وكان قد أعرب بعض الاسم، وقال الفراء: إنما لم تُعرب، لأنك لم ترد أن تخبر عنها بشيء، وقال أحمد بن يحيى: لا يعجبني قول الخليل فيها؛ لأنك إذا قلت: زاي فليست هذه الزاي التي في زيد؛ لأنك قد زدت عليها. قال أبو جعفر: هذا الرد لا يلزم؛ لأنك لا تقدر أن تنطق بحرف واحد حتى تزيد عليه. قال ابن كيسان:«الم» في موضع نصب بمعنى اقرأ «الم»، أو عليك «الم»، ويجوز أن يكون موضعه رفعًا بمعنى: هذا الم، أو هو، أو ذاك"[2].

(1) النحاس: القطع والائتناف، ص 30-34.

(2) النحاس: إعراب القرآن، 23/1، 24.

وقال السجاوندي:"(الم-ج)؛ للاختلاف، (لا ريب-ج)؛ على حذف خبر"لا"، تقديره "لا ريب فيه"، ثم يستأنف "فيه هدى"، ومن وصل جعل "فيه" خبر"لا"، أو وصْف "ريب"، وحذف خبر"لا" تقديره "لا ريب فيه عند المؤمن"[1].

فنجد النحاس يجعل الوقف على (الم) أربعة مواضع، منها ثلاثة أتمة، وعليها يجوز الابتداء بالمبتدأ، وهو "ذلك" بعدها.

أما السجاوندي فيجوز عنده الوقف على (الم)، فعندئذٍ يبتدأ بالمبتدأ "ذلك"، معللًا بذلك وجود اختلاف، وذكر أن هذه الحروف يعدّها الكوفيون آية مستقلة، وكلامًا تامًّا لا يحتاج لما بعده، وهو القول المعتمد عنده. وهذه الحروف لا يكون الوقف عليها تامًّا إلا بتقدير (مبتدأ خبره محذوف: الم هذا، خبر مبتدؤه محذوف: هذا الم، أو على إضمار فعل: اتل، اقرأ، قل الم، فتكون في موضع نصب به، أما على غير هذه الأوجه فلا يوقف عليها، كأن تجعل "الم" قسم، أو تنبيه، فيتعلق بما بعده، فلا يفصل منه لذلك.

قال الأشموني:"يبنى الوقف على {الم}، والوصل على اختلاف المعربين في أوائل السور، هل هي مبنية أو معربة؟ وعلى أنها معربة عدّها الكوفيون آية؛ لأن هذه الحروف إذا وُقف عليها كان لها محل من الإعراب، وتصير جملة مستقلة بنفسها، ففيها ونظائرها ستة أوجه، هي:

1. لا محل لها.
2. لها محل، وهو الرفع بالابتداء.
3. أو الخبر.
4. النصب بإضمار فعل.
5. النصب على إسقاط حرف القسم، كقوله:

إِذَا مَا الْخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةَ اللهِ الثَّرِيدُ[2]

---

(1) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 126.

(2) من شواهد سيبويه 2/ 144، على نصب (أمانة) بإضمار فعل، ويقال: وضعه النحويون. تأدمه: تخلطه. ولم يعرف قائل هذا البيت، وقد روي رفع (أمانة) على الابتداء محذوف الخبر، «ما» زائدة. وأدم يأدم كضرب يضرب، إذا وفق وأصلح، وكذلك آدم بمد الهمزة، فتأدمه: تصلحه وتهيئه للأكل. و(أمانة الله) رفع على الابتداء، والخبر محذوف، أي: قسمي، أو نصب بفعل القسم المقدر بعد حذف الجار، ي: أقسم بأمانة الله، أو جربوا القسم مقدرة، لكن البصريون خصوا هذا بلفظ الجلالة.

يقول: إذا كان الخبز مأدومًا باللحم وممزوجًا به، فذلك هو الثريد دون ما عداه وحق أمانة الله. ينظر: السيرافي: شرح أبيات

6. الجر بإضمار حرف القسم، أي: أنها مقسم بها، حُذف حرف القسم، وبقي عمله، ونحو: اللهِ لأفعلن، وذلك من خصائص الجلالة فقط لا يشركها فيه غيرها.

{الم} تام، إن رفع (ذلك) بـ«هدى»، أو«هدى» به، أو رفع بما عاد من الهاء المتصلة بـ(في)، أو رفع بموضع {لا ريب فيه}، كأنك قلت: «ذلك الكتاب حق بهدى»، أو رفع (ذلك)بـ«الكتاب»، أو«الكتاب» به، أو رفع (ذلك) بالابتداء و«الكتاب» نعت أو بدل، و«لا ريب فيه» خبر المبتدأ، (وكافٍ) إن جعلت خبر مبتدأ محذوف، أي: هذه، أو هذا «الم».

(وحسن) إن نصبت بمحذوف، أي: اقرأ: {الم}، وليست بوقفٍ إن جعلت على إضمار حرف القسم، وأن «ذلك الكتاب» قد قام مقام جوابها، وكأنه قال: وحق هذه الحروف «إن هذا الكتاب يا محمد هو الكتاب الذي وعدت به على لسان النبيين من قبلك»، فهي متعلقة بما بعدها؛ لحصول الفائدة فيه فلا تفصل منه؛ لأن القسم لا بد له من جواب، وجوابه بعده، والقسم يفتقر إلى أداة، وهنا الكلام عارٍ من أداة القسم، وليست «الم» وقفًا أيضًا إن جعلت مبتدأ، و«ذلك» خبره، وكذا لا يكون «الم» وقفًا إن جعل (ذلك) مبتدأ ثانيًا، و«الكتاب» خبره، والجملة خبر«الم»، وأغنى الربط باسم الإشارة، وفيه نظر من حيث تعدد الخبر، وأحدهما جملة، لكن الظاهر جوازه كقوله: {فإذا هي حية تسعى} [طه/20] إن جعل «تسعى» خبرًا، وأما إن جعل صفة فلا، وإن جعل «الم» مبتدأ، و«ذلك» مبتدأ ثانيًا، و«الكتاب» بدل أو عطف بيان حسن الوقف على «الكتاب»، وليس بوقف إن جعل «ذلك» مبتدأ خبره «لا ريب»، أو جعل «ذلك» مبتدأ، و«الكتاب» و«لا ريب فيه» خبران له، أو جعل «لا ريب فيه» خبرًا عن المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر عن الأول، وهكذا يقال في جميع الحروف التي في أوائل السور على القول بأنها معربة، وإن لها محلًا من الإعراب، ولا يجوز الوقف على (ذلك)؛ لأن «الكتاب» إما بيانًا لـ(ذلك)، وهو الأصح، أو خبرًا له، أو بدلًا منه، فلا يفصل مما قبله.

والوقف على {لا} قبيح؛ لأن «لا» صلة لما بعدها مفتقرة إليه.

والوقف على {ريب} تام؛ إن رفع «هدى» بـ«فيه»، أو بالابتداء، و«فيه» خبره، (وكافٍ) إن جعل خبر«لا» محذوفًا؛ فلأن العرب يحذفون خبر«لا» كثيرًا، فيقولون: «لا

سيبويه، 3/ 225. الزمخشري: المفصل، ص 348. ابن يعيش: شرح المفصل، 9/ 102.

مثل زيد»، أي: في البلد، وقد يحذفون اسمها ويبقون خبرها، يقولون: لا عليك، أي: لا بأس عليك، ومذهب سيبويه أنها واسمها في محل رفع بالابتداء، ولا عمل لها في الخبر إن كان اسمها مفردًا، فإن كان مضافًا أو شبيهًا به فتعمل في الخبر عنده كغيره، ومذهب الأخفش أن اسمها في محل رفع، وهي عاملة في الخبر، والتقدير هنا: (لا ريب فيه، فيه هدى)، فـ «فيه» الأول هو الخبر، وبإضمار العائد على «الكتاب» يتضح المعنى، ورد هذا أحمد بن جعفر وقال: لابد من عائد، ويدل على خلاف ذلك قوله ـــ تعالى ـــ في سورة السجدة: {تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين} [السجدة/2]؛ لأنه لا يُوقف على «ريب» اتفاقًا؛ لأنهم يشترطون لصحة الوقف، صحة الوقف على نظير ذلك الموضع، وهذا تعسف من جماعةٍ من النحاة أضمروا محلًا متصلًا به خبر «لا»، واكتفى بالمحل؛ لأن خبر «لا» التبرئة لا يستنكر إضماره في حال نصب الاسم ولا رفعه، نقول: (إن زرتنا فلا براح) بالرفع، و«إن زرتنا فلا براح»، بنصبه، وهم يضمرون في كلا الوجهين، وهذا غير بعيد في القياس عندهم، ولو ظهر المضمر لقيل: (لا ريب فيه فيه هدى)، وهذا صحيح في العربية.

والوقف على {فيه} تام؛ إن رفع «هدى» بالابتداء، خبره محذوف، أو رفع بظرف محذوف غير المذكور تقديره: فيه فيه هدى، (وكافٍ) إن جعل خبر مبتدأ محذوفن أي: هو، (وحسن) إن انتصب مصدرًا بفعل محذوف، وليس بوقف إن جعل «هدى» خبرًا لـ «ذلك الكتاب»ن أو حالًا منه، أو من الضمير في «فيه»، أي: هاديًا، أو من «ذلك»؛ ففي «هدى» ثمانية أوجه الرفع من أربعة، والنصب من أربعة"[1].

وعلى ما تقدم يرى البحث أن الوقف على "الم"، وعدم جواز الابتداء بالمبتدأ "ذلك" في حالة كونها "الم" مبتدأ ومرفوعها "ذلك"، فعندئذٍ يكون الرافع مضطرًا إلى المرفوع؛ فلا يُوقف على "الم"؛ وعليه فلا يُبتدأ بـــ "ذلك"، فتجعل "الم" مبتدأ أول، و"ذلك" مبتدأ ثانيًا خبره الكتاب، وأغنى الربط باسم الإشارة كقوله تعالى: {ولباس التقوى ذلك خير} [الأعراف/26]. وكذلك لا يوقف عليها ولا يبتدأ بما بعدها إذا جعلت "الم" قسمًا، أو تنبيهًا؛ وذلك لتعلق ما بعدها بها.وفي غير ذلك يصح الوقف على "الم"، ويصح عندئذٍ الابتداء بما بعدها.

(1) الأشموني: منار الهدى، 1/53-55.

وفي قوله ـــ تعالى ـــ: (قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ) [يونس/77].

لم يتعرض النحاس للوقف على هذا الموضع.

وقال السجاوندي:"(لما جاءكم - ط)؛ لأن التقدير: أتقولون للحق لما جاءكم هو سحر؟!والاستفهام بعده "أسحر" يستحق الابتداء، "هذا - ط" للفصل بين الاستخبار والإخبار" [1].

فالسجاوندي جعل الوقف على المبتدأ المؤخر جوازًا وقفًا مطلقًا.وهو هنا حذف المقول مع بقاء القول {قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم}، أي هو سحر بدليل {أسحر هذا}، فحذفت مقالتهم مدلولًا عليها بجملة الإنكار؛ لأن جملة الإنكار هنا محكية بالقول الأول [2].

قال الفراء: "يقول القائل: كيف أدخل ألف الاستفهام في قوله (أسحر هذا)، وهم قد قالوا (هذا سحر) بغير استفهام؟ قلت: قد يكون هذا من قولهم على أنه سحر عندهم، وإن استفهموا، كما ترى الرجل تأتيه الجائزة فيقول: أحق هذا؟ وهو يعلم أنه حق لا شك فيه. فهذا وجه.ويكون أن تزيد الألف في قولهم وإن كانوا لم يقولوها، فيخرج الكلام على لفظه، وإن كانوا لم يتكلموا به، كما يقول الرجل: فلان أعلم منك، فيقول المتكلم: أقلت أحد أعلم بذا مني؟ فكأنه هو القائل: أأحد أعلم بهذا مني. ويكون على أن تجعل القول بمنزلة الصلة؛ لأنه فضل في الكلام، ألا ترى أنك تقول للرجل: أتقول عندك مال؟ فيكفيك من قوله أن تقول: ألك مال؟ فالمعنى قائم، ظهر القول أو لم يظهر" [3].

قال السمين الحلبي:"قوله تعالى: {أتقولون}: في معمول هذا القول وجهان، أحدهما: أنه مذكور، وهو الجملة من قوله: «أسحر هذا» إلى آخره، كأنهم قالوا: أجئتما بالسحر تطلبان به الفلاح، ولا يفلح الساحرون، كقول موسى على نبينا وعليه وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة والسلام للسحرة: {ما جئتم به السحر إن الله سيبطله}. والثاني:

(1) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص232.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب، ص542، 543.

(3) الفراء؛ أبوزكريا يحيى بن زياد بن عبد الله: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط3، 1403هـ- 1983م، 474/1.

أن معموله محذوف، وهو مدلول عليه بما تقدم ذكره، وهو: إن هذا لسحر مبين. ومعمول القول يحذف للدلالة عليه كثيرًا، كما يحذف نفس القول كثيرًا" [1].

وقال أبو حيان الأندلسي:"لما كابروا موسى فيما جاء به من الحق أخبروا على جهة الجزم بأن ما جاء به سحر مبين، فقال لهم موسى: أتقولون؟ مستفهمًا على جهة الإنكار والتوبيخ، حيث جعلوا الحق سحرًا، أسحر هذا؟ أي: مثل هذا الحق لا يدَّعى أنه سحر. وأخبر أنه لا يفلح من كان ساحرًا" [2].

وقال القرطبي في تفسيره: "قوله تعالى: (فلما جاءهم الحق من عندنا) يريد فرعون وقومه (قالوا إن هذا لسحر مبين)، حملوا المعجزات على السحر. قال لهم موسى: (أتقولون للحق لما جاءكم أسحر هذا)، قيل: في الكلام حذف، المعنى: أتقولون للحق هذا سحر. فـ "أتقولون" إنكار، وقولهم محذوف، أي هذا سحر، ثم استأنف إنكارًا آخر من قبله فقال: أسحر هذا! فحذف قولهم الأول اكتفاء بالثاني من قولهم، منكرًا على فرعون وملئه.وقال الأخفش: هو من قولهم، ودخلت الألف حكاية لقولهم، لأنهم قالوا: أسحر هذا. فقيل لهم: أتقولون للحق لما جاءكم أسحر هذا، وروي عن الحسن. (ولا يفلح الساحرون)، أي لا يفلح من أتى به" [3].

ففي هذه المسألة قولان لمعمول القول، أولهما: أنه محذوف، بدليل ما سبق، وهو قوله: "إن هذا لسحر مبين"، فهنا يجوز أن يحذف معمول القول إن دل عليه دليل، كما في مسألةٍ أوردها سيبويه، وهي: متى رأيت، أو قلت زيدًا منطلقًا؟ [4]، والتقدير: متى رأيت زيدًا منطلقًا، أو قلت: زيد منطلق؟، والثاني المعمول مذكور، وهو أسحر هذا.وعلى هذين القولين يجوز الوقف على المبتدإ المؤخر.

وفي قوله .تعالى :"وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ" [القمر/4].

(1) السمين الحلبي: الدر المصون، 246/6.

(2) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، 91/6.

(3) القرطبي: تفسير القرطبي، 366/8.

(4) سيبويه: الكتاب، 79/1.

قال النحاس:"{ما فيه مزدجر} قطع كافٍ إن رفعت {حكمة}، بإضمار مبتدأ، وإن رفعتها على البدل من (ما) لم يكفِ الوقوف على (مزدجر)، وكان القطع الكافي على قول أبي حاتم {حكمة بالغة}، وهذا تمام، وعلى ما روي عن نافع" [1].

وقال السجاوندي: ""مزدجر-لا"؛ لأن حكمة بدل عن مزدجر" [2].

وقرأ اليماني: حكمة بالغة بالنصب فيهما حالًا من (ما)، سواء أكانت (ما) موصولة أم موصوفة تخصصت بالصفة [3].

ومما سبق نجد أن المبتدأ في هذه الآية مؤخر وجوبًا؛ لأنه نكرة والخبر شبه جملة، ونجد أن السجاوندي منع الوقف على المبتدأ، معللًا أن "حكمة" بعده بدل للوصل بينهما، ولارتباطهما في المعنى؛ فهي بدل كل من كل، أو بدل اشتمال، ولكن بالتقدير الآخر، وهو جعل "حكمة" مستأنفة على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي، فيجوز الوقف على المبتدأ "مزدجر"؛ لتمام المعنى عليه، وإذا قرئت بالنصب حالًا من "ما" فلا يوقف على مزدجر؛ لارتباط الحال بما قبله.

وفي قوله ـــ تعالى ـــ: (وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ فَبِأَيِّ آَلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ مُدْهَامَّتَانِ) [الرحمن/61-64].

قال النحاس:"{ومن دونهما جنتان} وليس هذا بوقفٍ كافٍ، ولكن إن شئت وقفت على {مدهامتان} و{تكذبان} على أن يكون ما بعده خبرًا بعد خبر، ولا يكون نعتًا"[4].

وقال:"قال أبو حاتم: ويجوز في الكلام مدهمتان؛ لأنه يقال: ادهم وادهام، ومدهامتان من نعت الجنتين" [5].

وقال السجاوندي:"(تكذبان-لا)؛ لأن قوله (ذو اتا أفنان)، صفة قوله (جنتان)، وكذلك (مدهامتان)" [6].

فكلا العالمين الجليلين منع الوقف على المبتدأ (جنتان)، معللين أن ما بعده صفة له.

---

(1) النحاس: القطع والائتناف، ص698.

(2) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص422.

(3) ياسين جاسم المحيميد: الإعراب المحيط، 87/8.

(4) النحاس: القطع والائتناف، ص 706، 707.

(5) النحاس: إعراب القرآن، 212/4.

(6) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص425.

قال السمين الحلبي:"والادهيمام: السواد وشدة الخضرة، جعلا مدهامتين لشدة ريهما، وهذا مشاهد بالنظر، ولذلك قالوا: «سواد العراق» لكثرة شجره وزروعه" [1].

ونجد ابن هشام أكد ذلك بقوله: "قوله {فبأي آلاء ربكما تكذبان} الفاصلة بين {ومن دونهما جنتان}، وبين {فيهن خيرات حسان}، وبين صفتيهما، وهي {مدهامتان} في الأولى، و{حور مقصورات} في الثانية"[2]، إلا أنه نوّه إلى تقدير آخر، وهو جعل (مدهامتان) خبرًا لمبتدإ محذوف، فقال:"ويحتملان (أي: مدهامتان - حور مقصورات) تقدير مبتدأ، فتكون الجملة إما صفة، وإما مستأنفة" [3].

ومما سبق يتضح أن (مدهامتان) إذا جعلت صفة مفردة، أو صفة جملة، بتقدير مبتدأ قبلها؛ فلا يصح عندئذ الوقف على المبتدإ المؤخر(جنتان)؛ لأنه لا يفصل بين الأشياء المتلازمة، كالنعت والمنعوت، ولكن إذا جُعلت (مدهامتان) خبرًا لمبتدإ محذوف، والجملة مستأنفة، صحَّ الوقف على المبتدأ المؤخر(جنتان)؛ لعدم ارتباطهما بالمعنى.

وفي قوله .تعالى : (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا) [النازعات/27].

قال النحاس:"والتمام عند الأخفش وأحمد بن موسى {أأنتم أشد خلقًا أم السماء بناها}، ونجد أبا حاتم وقف" [4].

وقال السجاوندي:"(أم السماء-ط)؛ لأن الجملة لا تكون صفة للمعرفة إلا بواسطة (الذي)، فكانت مستأنفة للتنبيه على التدبر في لطائف الصنع، وإن قيل يضمر بينهما (التي) فلا يتجه الوصل؛ لأن الحذف يوجب الوقف" [5].

فالنحاس لم يقف على السماء، أما السجاوندي فوقف عليها، وجعل ما بعدها مستأنفًا للتدبر.

وما يميل إليه البحث هو ما قاله السجاوندي؛ فالسماء معطوفة على (أنتم)، ويجوز أن تكون مبتدأ خبره محذوف تقديره أشد.وقوله (بناها) هي مستأنفة؛ لبيان كيفية الخلق لها؛ لذا الوقف على السماء، والابتداء بـ(بناها).

---

(1) السمين الحلبي: الدر المصون، 184/10.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب، ص 520.

(3) السابق، ص 521.

(4) النحاس: القطع والائتناف، ص787.

(5) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 475.

الوقف على الخبر:

اختلف علماؤنا في الوقف على الخبر في بعض مواضع آي القرآن الكريم، منها:

في قوله تعالى:"إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ" [الأعراف/201، 202].

قال النحاس:"{فإذا هم مبصرون} قطع كافٍ" [1].

وقال السجاوندي:"(هم مبصرون-ج)؛ لأن قوله "وإخوانهم" مبتدأ؛ لأن المعنى يقتضي الوصل لبيان اختلاف حالتي الفريقين"[2].

فالنحاس جعل الوقف على الخبر المفرد "مبصرون" قطعًا كافيًا، والسجاوندي جعله جائزًا، إلا أنه فضّل الوصل لا الوقف، بتعليله أن الوصل يبين اختلاف حالتي الفريقين.

وممن و افق النحاس في الوقف على "مبصرون" الإمام الأنباري، وجعل الوقف عليها تامًّا، فقال:"(فإذا هم مبصورن) تامٌّ، ثم تبتدئ (وإخوانهم يمدونهم في الغي)، على معنى «وإخوان المشركين يمدونهم في الغي»" [3]. فجعل الأنباري الضمير يعود عليهم أنفسهم.

وذكر السمين الحلبي ثلاثة أوجه لعود الضمير؛ فقال:"أحدها: أن الضمير في «إخوانهم» يعود على الشياطين لدلالة لفظ الشيطان عليهم، أو على الشيطان نفسه؛ لأنه لا يراد به الواحد بل الجنس. والضمير المنصوب في «يمدونهم» يعود على الكفار، والمرفوع يعود على الشياطين أو الشيطان كما تقدم. والتقدير: وإخوان الشياطين يمدهم الشياطين، وعلى هذا الوجه فالخبر جارٍ على غير من هو له في المعنى، ألا ترى أن الإمداد مسند إلى الشياطين في المعنى، وهو في اللفظ خبر عن «إخوانهم»، ومثله:

قوم إذا الخيل جالوا في كواثبها ..... [4]

---

(1) النحاس: القطع والائتناف، ص 269.

(2) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 215.

(3) الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء، 675/2، 676.

(4) عجزه: (فوارس الخيل لا ميل ولا قدم). وروي: حالوا بالحاء المهملة بمعنى وثبوا.الخيل: الأفراس. والكاثبة: الفرس القربوس، وللبعير الغارب، والرجل الكاهل. والحمار السيسيا.و«الميل» جمع أميل، وهو الذي لا يثبت على ظهر فرسه. والقدم: جمع أقدم، وهو اللئيم الضعيف. أو جمع قدم بالسكون بمعناه. وضمير «جالوا» للقوم، فجرى الخبر على

وقد تقدم لك في هذا كلام وبحث مع مكي وغيره من حيث جريان الفعل على غير من هوله، ولم يبرز ضمير، وهذا التأويل الذي ذكرته هو قول الجمهور عليه عامة المفسرين. قال الزمخشري: «هو أوجه لأن إخوانهم في مقابلة الذين اتقوا».الثاني: أن المراد بالإخوان الشياطين، وبالضمير المضاف إليه الجاهلون، أو غير المتقين؛ لأن الشيء يدل على مقابله. والواو تعود على الإخوان، والضمير المنصوب يعود على الجاهلين، أو غير المتقين، والمعنى: والشياطين الذين هم إخوان الجاهلين، أو غير المتقين، يمدون الجاهلين، أو غير المتقين في الغي، والخبر في هذا الوجه جارٍ على من هوله لفظًا ومعنى، وهذا تفسير قتادة.الثالث: أن يعود الضمير المجرور والمنصوب على الشياطين، والمرفوع على الإخوان، وهم الكفار. قال ابن عطية: «ويكون المعنى: وإخوان الشياطين في الغي بخلاف الإخوة في الله يمدون [الشياطين]، أي: بطاعتهم لهم وقبولهم منهم، ولا يترتب هذا التأويل على أن يتعلق (في الغي) بالإمداد: لأن الإنس لا يغوون الشياطين». قلت: يعني يكون (في الغي) حالًا من المبتدأ، أي: وإخوانهم حال كونهم مستقرين في الغي، وفي مجيء الحال من المبتدأ خلاف، والأحسن أن يتعلق بما تضمنه إخوانهم من معنى المؤاخاة والأخوة، وسيأتي فيه بحث للشيخ.قال الشيخ: "ويمكن أن يتعلق (في الغي) على هذا التأويل بـــ (يمدونهم) على جهة السببية، أي: يمدونهم بسبب غوايتهم، نحو: "دخلت امرأة النار في هرة"، أي: بسبب هرة، ويحتمل أن يكون (في الغي) حالًا فيتعلق بمحذوفٍ، أي: كائنين في الغي، فيكون (في الغي) في موضعه، ولا يتعلق بإخوانهم، وقد جوّز ذلك ابن عطية، وعندي في ذلك نظر، فلو قلت: (مطعمك زيد لحمًا)، تريد: مطعمك لحمًا زيد، فتفصل بين المبتدأ ومعموله بالخبر لكان في جوازه نظر؛ لأنك فصلت بين العامل والمعمول بأجنبي لهما معًا، وإن كان ليس أجنبيًّا لأحدهما وهو المبتدأ.قلت: ولا يظهر منع

غيرما هوله. أي إذا الخيل جالوا هم في سروجها، وما يبرز الضمير هكذا، لأن محل وجوبه في الصفة لا الفعل، أولأمن اللبس؛ لأن الواو ضمير العقلاء. فان قيل: إن «إذا» لا تضاف إلا للجملة الفعلية، فالخيل فاعل فعل محذوف. أجيب: بمنع أنها لا تضاف إلا للفعلية، وبأن ذلك في الشرطية لا الظرفية كما هنا. وقيل: يحتمل على بعد أن الخيل بمعنى الفرسان، وضمير كواثها للأفراس المدلول عليها بذكر الخيل: أى قوم إذا الفرسان جالوا في كواثب الأفراس، فوارس الخيل، ثابتون عليها لا مائلون عن ظهورها، ولا عاجزون كأن أيديهم مغلولة.قالوا: إن الاحتجاج بهذا البيت لا يصح؛ لأن "الخيل" ليس بمبتدأ؛ لأن "إذا" لا تدخل على المبتدأ المتضمن معنى الشرط.وتقديره: إذا حال الخيل حالوا في كواثها، فكان ارتفاع "الخيل" بالفاعلية. وقوله: "حالوا في كواثها" مفسر للقول السابق، والتفسير في حكم الساقط، وإنما نظير الآية: هند زيد تضربه.

هذا البتة لعدم أجنبيته.وقرأ نافع: (يمدونهم) بضم الياء وكسر الميم من (أمدّ)، والباقون بفتح الياء وضم الميم من (مدّ)، وقد تقدم الكلام على هذه المادة، وهل هما بمعنى واحد أم بينهما فرق في أو ائل هذا الموضوع. وقرأ الجحدري (يمادونهم) من (مادّه) بزنة فاعله" [1].

ومما سبق يتضح أن الوقف على (مبصرون) يكون كافيًا أو تامًّا إذا جعلت (وإخوانهم) مستأنفة لبيان حال المشركين المخالفين لما عليه المتقون من الآية السابقة، فكأن الحالتين متناقضتان، فلا مسوغ للاتصال بينهما.أما إذا جعلت الضمير في (وإخوانهم) يعود على المقابل من الآية السابقة، وهو غير المتقين، أو يعود على الشيطان قبلها، فأنت ربطت الآيتين لفظًا ومعنى، وعليه الوصل لبيان اختلاف حالتي الفريقين، كما ذكر السجاوندي.

وفي قوله .تعالى : (تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا) [الأحزاب/44].

قال النحاس: "والتمام {وكان بالمؤمنين رحيمًا}، والتمام بعده عند أحمد بن موسى و أبي حاتم {تحيتهم يوم يلقونه سلام}. قال البراء: لا يقبض ملك الموت روح مؤمن حتى يسلم عليه، وقال قتادة: تحية أهل الجنة السلام {وأعد لهم أجرًا كريمًا} قطع تام" [2]. وقال في إعر ابه:"تحيتهم يوم يلقونه سلام: مبتدأ وخبر. وأجل ما روي فيه أن البراء بن عازب قال: تحيتهم يوم يلقونه سلام، يسلم ملك الموت على المؤمنين عند قبض روحه، لا يقبض روحه حتى يسلم عليه، وتأوّله أبو إسحاق على أن هذا في الجنة، واستشهد بقوله: تحيتهم فيها سلام، وفرّق محمد بن يزيد بين التحية والسلام، فقال: التحية تكون لكل دعاء، والسلام مخصوص، ومنه يلقون فيها تحية وسلامًا [الفرقان/75] " [3]. وو افقه الداني في التمام، معللًا إذا جعلت الهاء في يلقونه لملك الموت [4].

(1) السمين الحلبي: الدر المصون، 5/548-550.

(2) النحاس: القطع والائتناف، ص553.

(3) النحاس: إعراب القرآن، 3/218-219.

(4) انظر الداني: المكتفى، ص 167.

وقال السجاوندي:"(سلام - ج)؛ لاحتمال الجملة حالًا واستئنافًا، والوصل أجوز"[1].

فالنحاس جعل الوقف على (سلام) من التمام، والسجاوندي جعله جائزًا، معللًا أن الجملة تحتمل الحال والاستئناف، إلا أنه فضّل الوصل.

ويتضح مما سبق أن الخبر(سلام) الوقف عليها كافٍ أو تام إذا جعلت ضمير (يلقونه) لملك الموت، ويحتمل أن يكون الضمير في (يلقونه) لرب العزة، فعندئذٍ الوصل بما بعدها (وأعد لهم) أولي؛ لاتصالهما لفظًا ومعنى.

وفي قوله .تعالى : (رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ) [الدخان/6، 7].

قال النحاس: "قال الأخفش سعيد: التمام {إنه هو السميع العليم}، على قراءة من قرأ {رب السموات}، وخالفه الفراء و أبو حاتم في هذا وجعلاه نعتًا، وفيه إذا رفعت ثلاثة تقديرات: يكون مرفوعًا بالابتداء والخبر{لا إله إلا هو}، فيكون {العليم} على هذا تمامًا، ويكون مرفوعًا على إضمار مبتدأ، فيكون (العليم) كافيًا، ويكون نعتًا فلا يكفي الوقوف على (العليم) وكذا إن خفضت ترده على ما قبله والتمام {إن كنتم موقنين}"[2].

وقال السجاوندي:" (العليم - ط) وقف لمن قرأ (رب السماوات) بالرفع؛ أي: هو رب، ومن خفض جعله بدلًا فلم يقف" [3].

وو افقهما الأشموني قائلًا: "{العليم} تام، لمن قرأ: «رب» بالرفع مبتدأ، والخبر«لا إله إلا هو»، أورفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هو رب، وهي قراءة ابن كثيرونافع و أبي عمرو و ابن عامر، وليس بوقف لمن جره بدلًا «من ربك»، وحينئذٍ لا يوقف على «من ربك»، ولا على «العليم»، وهي قراءة أهل الكوفة عاصم وحمزة والكسائي" [4]. وكذلك الأنباري [5]، والداني [6].

(1) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 345.

(2) النحاس: القطع والائتناف، ص 649، 650.

(3) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 394.

(4) الأشموني: منار الهدى، 259/2.

(5) الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء، 888/2.

(6) الداني: المكتفى، ص 193.

فمما سبق يظهر لنا أن علماءنا أجازوا الوقف على الخبر وهو "العليم" إذا كان توجيه الإعراب برفع "رب" خبرًا لمبتدإ محذوف، أي: هو رب، أو مبتدأ خبره "لا إله إلا هو"، وعندئذٍ يكون الوقف تامًّا وكافيًا، أما إذا جعلت "رب" على الإتباع من "ربك" نعتًا، أو عطف بيان، أو بدلًا، كما قال بذلك الكوفيون، فعندئذٍ لا يصح الوقف على الخبر "العليم"؛ لتعلق ما بعدها بما قبلها.

وفي قوله ـ تعالى ـ: (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ) [البقرة/ 146، 147].

قال النحاس: "قال أبو حاتم {وهم يعلمون} التمام، قال أبو جعفر: وهو على ما قال إذا قرأت {الحق} بالرفع، يكون مرفوعًا على إضمار مبتدأ، وإن شئت بالابتداء {من ربك} الخبر" [1]. وقال في إعرابه:"الحق من ربك رفع بالابتداء، أو على إضمار ابتداء. وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قرأ (الحق) منصوبًا، أي يعلمون الحق، فأما الذي في «الأنبياء» (الحق فهم معرضون) [الأنبياء/24] فلا نعلم أحدًا قرأه إلا منصوبًا، والفرق الذي بينهما أن الذي في سورة البقرة مبتدأ آية، والذي في سورة الأنبياء ليس كذلك" [2].

ولم يتعرض السجاوندي لها وقفًا ولا ابتداءً.

في حين قال السمين الحلبي: "قوله تعالى: {الحق من ربك}: فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه مبتدأ، وخبره الجار والمجرور بعده، وفي الألف واللام حينئذٍ وجهان، أحدهما: أن تكون للعهد، والإشارة إلى الحق الذي عليه الرسول عليه السلام، أو إلى الحق الذي في قوله «يكتمون الحق»، أي: هذا الذي يكتمونه هو الحق من ربك، وأن تكون للجنس على معنى الحق من الله لا من غيره. الثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو الحق من ربك، والضمير يعود على الحق المكتوم، أي ما كتموه هو الحق. الثالث: أنه مبتدأ والخبر محذوف تقديره: الحق من ربك يعرفونه، والجار والمجرور على هذين القولين في محل نصب على الحال من «الحق»، ويجوز أن يكون خبرًا بعد خبر في الوجه الثاني.

(1) النحاس: القطع والائتناف، ص 83.

(2) النحاس: إعراب القرآن، 84/1.

وقرأ علي بن أبي طالب: {الحق من ربك} نصبًا، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب على البدل من الحق المكتوم، قاله الزمخشري. الثاني: أن يكون منصوبًا بإضمار «الزم»، ويدل عليه الخطاب بعده في قوله: «فلا تكونن». الثالث: أنه يكون منصوبًا بـ «يعلمون» قبله. وذكر هذين الوجهين ابن عطية، وعلى هذا الوجه الأخير يكون مما وقع فيه الظاهر موقع المضمر، أي: وهم يعلمونه كائنًا من ربك، وذلك سائغ حسن في أماكن التفخيم والتهويل" [1].

ومما سبق نستنتج أن الوقف على (يعلمون) تام؛ إذا جعلت (الحق) مرفوعًا بوجوه، هي:

أولها: مبتدأ وخبره شبه الجملة (من ربك).

ثانيها: مبتدأ وخبره محذوف تقديره (الحق من ربك يعرفونه).

ثالثها: خبر مبتدؤه محذوف تقديره (هو الحق).

رابعها: فاعل لفعل مقدر تقديره: (جاءك الحق).

وكذلك يكون الوقف تامًّا إذا جعلت (الحق) منصوبًا بوجهٍ واحدٍ، وهو إضمار فعل تقديره:(الزم الحق).ولا يصح الوقف على (يعلمون) إذا جعلت (الحق) منصوبًا بوجهين:

أولهما: أنها بدل من (الحق) قبلها؛ وتعليل ذلك أنه لا يفصل بين البدل والمبدل منه.

ثانيهما: أنها مفعول به لـ (يعلمون) من باب وضع الظاهر موضع المضمر.

الابتداء بالخبر:

يبتدأ في العربية بالخبر في موضعين: أولاهما: المبتدأ يكون محذوفًا.ثانيهما: الخبر يكون مقدمًا جوازًا أو وجوبًا على المبتدأ.

ومن مواضع الوقف والابتداء بالنسبة للخبر نجد ما يلي:

قوله .تعالى : (المص كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ) [الأعراف/1، 2].

قال النحاس: "{المص} قطع كافٍ على أحد قولي الفراء، وليس بكافٍ على قوله الآخر، وشرح أحمد بن يحيى قوله، قال: إن جعلت (المص) في موضع رفع بما بعده، وكل

(1) السمين الحلبي: الدر المصون، 170/2.

واحد مر افع لصاحبه، أي فلا تقف على (المص)، وإن رفعت بما بعده بإضمارٍ، أضمرت لحرف الهجاء ما ير افعه، قال أبو حاتم {كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه} كافٍ، وعن نافع تم.قال أبو جعفر: وكلا القولين غلط؛ لأن لام كي لا بد أن تكون متعلقة بفعل، والتقدير عند النحويين: كتاب أنزل إليك لتنذر به، فعلى هذا لا يقف على {منه لتنذر به}، ليس بقطع كافٍ على تقديرين" [1].

وقال في إعر ابه: "المعنى الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتاب أنزل إليك مجموعًا. قال أبو إسحاق: هذا القول خطأ من ثلاث جهات: منها أنه لو كان كما قال لوجب أن يكون بعد هذه الحروف أبدًا كتاب، وقد قال الله جل وعز: الم الله لا إله إلا هو [آل عمران/ 1، 2]، ومنها أنه لو كان كما قال لما كانت «الم» في غير موضع كذا «حم»، ومنها أنه أضمر شيئين لأنه يحتاج أن يقدر «الم» بعض حروف كتاب أنزل إليك ولا يكون هذا كقولك: اب ت ث ثمانية وعشرون حرفًا؛ لأن هذا اسم للسورة، كما تقول: الحمد سبع آيات، والدليل على هذا أنه لا يجوز ظ رن ثمانية وعشرون حرفًا. قال أبو جعفر: وقد أجاز الفراء هذا"[2].

وقال السجاوندي: "(المص-ط)، كوفي" [3].

فجعل السجاوندي الوقف على (المص) وقفًا مطلقًا، متخذًا بذلك الرأي الكوفي كما علّل، وهو جعل (المص) وما يشاكلها من الحروف المقطعة في القرآن آية مستقلة، وكلامًا تامًّا له محل من الإعراب؛ لذا جعل الوقف عليها مطلقًا.

وقال الزجاج في ذلك: "قوله عزوجل: (المص) قد فسرنا هذه الحروف في أول سورة البقرة، إلا أنّا أعدنا ههنا شيئًا من تفسيرها لشيء في إعرابها، والذي اخترنا في تفسيرها قول ابن عباس أن (المص) معناه أنا الله أعلم و أفصِّل.

وقال بعض النحويين موضع هذه الحروف رفع بما بعدها، قال: (المص كتاب)، كتاب مرتفع بـــ (المص)، وكأن معناه المص حروف كتاب أنزل إليك، وهذا لو كان كما وصف لكان بعد هذه الحروف أبدًا ذكر الكتاب؛ فقوله: (الم الله لا إله إلا هو) يدل على أن (الم) لا مر افع لها على قوله، وكذلك: (يس والقرآن الحكيم)، وكذلك: (حم عسق

(1) النحاس: القطع والائتناف، ص 247.

(2) النحاس: إعراب القرآن، 44/2.

(3) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 202.

كذلك يوحى إليك)، وقوله: (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه). فهذه الأشياء تدل على أن الأمر على غير ما ذكر، ولو كان كذلك أيضًا لما كان (الم) مكررًا، ولا (حم) مكررًا" [1].

وذكر الأنباري الرأيين أيضًا قائلًا: "الوقف على (المص) حسن، ثم تبتدئ: (كتاب أنزل إليك) على معنى «هذا كتاب أنزل إليك»، أنشد الفراء:

فبعثتُ جاريتي فقلتُ لها اذهبي قولي مُحبُّكِ هائمًا مخبولا [2]

أراد: «قولي هذا محبك»، ويجوز أن يرفع «الكتاب» بـ (المص) فلا يحسن الوقف على (المص) من هذا الوجه" [3].

وقال الداني:"{المص} تام على قول ابن عباس؛ لأن معناه عنده: أنا الله أعلم و أفصل. وقيل هو كافٍ؛ لأن ما بعده يرتفع بمضمر، بتقدير: هذا كتاب" [4].

ويظهر مما سبق أن الابتداء بـ (كتاب) جائز على تقديرين لها، أولهما: جعل (كتاب) مبتدأ نكرة موصوفة بـ (أنزل إليك) وخبره (فلا يكن) بزيادة الفاء في الخبر.وثانيهما: جعل (كتاب) خبرًا لمحذوف تقديره: (هذا - هو)، ويكون هذان التقديران بجعل (المص) كافيًا على الرأي الكوفي بأنها آية مستقلة عما بعدها، بجعلها خبرًا لمبتدإ محذوف، أو بجعلها مفعولًا به لفعل محذوف تقديره:(اقرأ – اذكر - اتل)، أو بجعلها مجرورة بحرف قسم محذوف، فكل هذه التقديرات تجعل الابتداء بـ (كتاب) جائزًا .ويمتنع الابتداء بـ (كتاب) بتقديرين، أولهما: إذا جعلت الأحرف المقطعة مبتدأ خبرها (كتاب)، فتكون عندئذٍ مرفوعة بهذه الأحرف، وثانيهما: أنك جعلتها قسمًا وما بعدها جوابه.

والبحث يميل إلى جعل الوقف على هذه الأحرف كافيًا، أو تامًّا، وجواز الابتداء بما بعدها.

ومن مواضع الابتداء بالخبر لحذف المبتدإ المختلف عليه وقفًا و ابتداء قوله تعالى :"لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ" [يس/57، 58].

---

(1) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 313/2.

(2) أورده أبو بكر الأنباري في كتابه الزاهر في معاني كلمات الناس بأنه لجميل، وهو ليس في شعره، ينظر: الأنباري: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار: الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ-1992م، 279/2.

(3) الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء، 649/2.

(4) الداني: المكتفى، ص 74.

قال النحاس: "والتمام عند أبي حاتم {ولهم ما يدعون سلام}، وغلط في هذا؛ لأن {قولًا} قد عمل فيه ما قبله.قال أبو إسحاق: أي يقول سلام قولًا، أي يسلم الله جل وعز عليهم، وقيل العامل فيه {ولهم ما يدعون سلام}، وغلط في هذا؛ لأن (قولًا) قد عمل فيه ما قبله، أي: ولهم ما يدعون عدة، و(سلام) مرفوع؛ لأنه بدل من (ما)، ويجوز أن يكون نعتًا لـ (ما) على أن يكون نكرة، أي: ولهم ما يدعون مسلم" [1].

وقال في إعرابه: "سلام مرفوع عن البدل من «ما»، ويجوز أن يكون «ما» نكرة و«سلام» نعتًا لها، أي: ولهم ما يدعون مسلم، ويجوز أن يكون «ما» رفعًا بالابتداء، سلام خبرًا عنها. وفي قراءة عبد الله بن مسعود: سلامًا يكون مصدرًا. وإن شئت في موضع الحال، أي: ولهم الذي يدعون مسلمًا، و(قولًا) مصدر؛ أي: نقوله قولًا يوم القيامة، ويجوز أن يكون معناه: قال الله جل وعز هذا قولًا" [2].

وقال السجاوندي: "(يدعون - ج)؛ لاحتمال أن يكون "سلام" خبره محذوف، أي: عليهم سلام، و"قولًا" منصوب بحذف الجار، أي: بقول من رب العالمين، وقيل "سلام" بدل من "ما"، أي: ولهم ما يتمنون وهو سلام، و"قولًا" مصدر محذوف، أي: يقول الله قولًا، ثم إن شاء وقف على "سلام" لحق المحذوف، وإن شاء وصل؛ لأن "قولًا" من صلته" [3].

فنجد أن النحاس مال إلى وصل "سلام" بما قبلها؛ لكونها بدلًا، أو نعتًا، أو خبرًا لـ"ما". أما السجاوندي فجعل وصل "سلام" بما قبلها، أو قطعها، مجوزًا لوجهٍ، معللًا أنك لو وقفت لحق المحذوف، وهو"عليهم سلام"، و أنك لو وصلت جعلت "قولًا" من صلته".

وقد أضاف ياسين جاسم المحيميد إعرابًا آخر لـ"سلام"، وهو كونه خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: هو سلام [4].

وقد جوَّز الأنباري الوصل لـ"سلام" على أنها نعت، وكذلك الوقف على ما قبلها "يدعون"، بتقدير: ذلك لهم سلام، فقال:"وقوله: (لهم ما يدعون) وقف حسن، ثم

(1) النحاس: القطع والائتناف، ص 582.

(2) النحاس: إعراب القرآن، 271/3.

(3) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 358.

(4) ينظر: ياسين جاسم محيميد: الإعراب المحيط، 248/7.

تبتدئ (سلام) على معنى: «ذلك لهم سلام»، ويجوز أن يرفع «السلام» على معنى «ولهم ما يدعون مسلم خالص». فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على (يدعون)"[1].

وجاء السمين الحلبي بتفصيل وزيادة عمَّا سبق، فقال:"قوله: {ما يدعون}: في «ما» هذه ثلاثة أوجه: موصولة اسمية، نكرة موصوفة، والعائد على هذين محذوف، مصدرية.ويدعون مضارع ادَّعى افتعل من دعا يدعو. وأُشرب معنى التمني. قال أبو عبيدة: «العرب تقول: ادع علي ما شئت أي تمن»، وفلان في خير ما يدعي، أي: ما يتمنى. وقال الزجاج: «هو من الدعاء، أي: ما يدعونه، أهل الجنة يأتيهم، من دعوت غلامي». وقيل: افتعل بمعنى تفاعل. أي: ما يتداعونه، كقولهم: ارتموا وترامو بمعنى. و«ما» مبتدأة. وفي خبرها وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر- أنه الجار قبلها. والثاني: أنه «سلام». أي: مسلم خالص أو ذو سلامة.

قوله: {سلام}: العامة على رفعه. وفيه أوجه، أحدها: ما تقدم من كونه خبر«ما يدعون». الثاني: أنه بدل منها، قاله الزمخشري. قال الشيخ: وإذا كان بدلًا كان (ما يدعون) خصوصًا، والظاهر أنه عموم في كل ما يدعونه. وإذا كان عمومًا لم يكن بدلًا منه. الثالث: أنه صفة لـ(ما)، وهذا إذا جعلتها نكرة موصوفة. أما إذا جعلتها بمعنى (الذي) أو مصدرية تعذر ذلك؛ لتخالفهما تعريفًا وتنكيرًا. الرابع: أنه خبر مبتدأ مضمر، أي: هو سلام. الخامس: أنه مبتدأ خبره الناصب لـ(قولًا)، أي: سلام يقال لهم قولًا. وقيل: تقديره: سلام عليكم. السادس: أنه مبتدأ، وخبره (من رب). و(قولًا) مصدر مؤكد لمضمون الجملة، وهو مع عامله معترض بين المبتدأ والخبر.

وقرأ أبيّ، وعبد الله، وعيسى «سلامًا» بالنصب. وفيه وجهان، أحدهما: أنه حال. قال الزمخشري: «أي: لهم مرادهم خالصًا». والثاني: أنه مصدر يسلمون سلامًا: إما من التحية، وإما من السلامة. و«قولًا» إما: مصدر مؤكد، وإما منصوب على الاختصاص. قال الزمخشري: «وهو الأوجه». و«من رب» إما صفة لـ «قولًا»، وإما خبر«سلام» كما تقدم"[2].

مما سبق يتضح أن الوقف على (يدعون)، والابتداء بـ (سلام) يكون بتوجيهات نحوية لـ (سلام) المرفوعة، هي:

(1) الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء، 855/2.

(2) السمين الحلبي: الدر المصون، 278/9-280.

الأول: جعل (سلام) خبرًا لمحذوف تقديره: هو.

الثاني: جعلها مبتدأ، خبره محذوف، تقديره: سلام يقال لهم قولًا.

الثالث: جعلها مبتدأ، خبره: من رب رحيم.

وفي قراءة (سلامًا) بالنصب يُبتدأ بها إذا جُعلت مصدرًا لفعل محذوف، أي: يسلمون سلامًا.ويُمتنع الابتداء بـ (سلام) المرفوعة إذا جُعلت على تقدير:الأول: خبرل (ما)، أي: ما يدعون سلام.الثاني: بدلًا من (ما).الثالث: صفة لـ (ما).وكذلك يمتنع الابتداء بها في قراءة النصب (سلاما) إذا جعلتها حالًا.

و أيضًا من الابتداء بالخبرلحذف المبتدأ قوله .تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) [سبأ/3].

قال النحاس: "وعن نافع {وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي} تم، وخالفه الأخفش في هذا، فزعم أن التمام {قل بلى وربي لتأتينكم} على قراءة من قرأ {عالم الغيب} بالرفع، كأنه رفعه بالابتداء والخبر بعده.قال أبو حاتم: هو كافٍ، وقدّره بمعنى: هو عالم الغيب. ومن قرأ (عالمِ الغيب) أو (علّامِ الغيب) لم يقف على ليأتينكم" [1].

وقال في إعرابه:"وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي قسم، والجواب لتأتينكم، وقرأ أهل المدينة عالم الغيب بالرفع؛ لأن جواب القسم قد تقدَّم فحسن الرفع بالابتداء، والخبر ما بعده. ويجوز أن يكون مرفوعًا على إضمار مبتدأ، ويجوز النصب بمعنى أعني، وقرأ أبو عمرووعاصم عالم الغيب على النعت، وقرأ سائرالكوفيين (علام الغيب) بالخفض على النعت أيضًا، فـ (عالم) يكون للقليل والكثير، و(علام) للكثيرلا غير، والمستعمل والأشبه في مثل هذا: عالم الغيب، فإن قلت: علام الغيوب كان علام أشبه" [2].

وقال السجاوندي:"(لتأتينكم-ط) لمن قرأ "عالم" بالرفع، أي هو عالم، ومن خفض جعله نعتًا لـ"ربي"، فلم يقف" [3].

(1) النحاس: القطع والائتناف، ص 558.

(2) النحاس: إعراب القرآن، 227/3.

(3) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 347.

فكلا العالمين ذكر جواز الابتداء بـ"عالم"، وكذلك جواز وصلها بما قبلها. وأضاف الزجاج في (معاني القرآن وإعرابه) إعرابًا آخر لـ (عالم)، وهو منصوب بفعل مقدر، فقال:"ويجوز النصب، ولم يقرأ به على معنى: اذكر عالم الغيب، ويقرأ علام الغيوب، وعلام الغيب جائز" [1].

وقال الفراء في معاني القرآن:"قوله: علّام الغيب، قال رأيتها في مصحف عبد الله (علام) على قراءة أصحابه، وقد قرأها عاصم (عالم الغيب) خفضًا في الإعراب من صفة الله. وقرأ أهل الحجاز (عالم الغيب) رفعًا على الائتناف؛ إذ حال بينهما كلام، كما قال: (رب السماوات والأرض وما بينهما الرحمن) فرفع. والاسم قبله مخفوض في الإعراب، وكل صواب" [2].

وقال أبو حيان الأندلسي في تفسيره: "وبلى جواب للنفي السابق من قولهم لا تأتينا الساعة، أي بلى لتأتينكم. وقرأ الجمهور: لتأتينكم بتاء التأنيث، أي الساعة التي أنكرتم مجيئها. وقرأ طلق عن أشياخه بياء الغيبة، أي ليأتينكم البعث، لأنه مقصودهم من نفي الساعة أنهم لا يبعثون. وقال الزمخشري: أو على معنى الساعة، أي اليوم، أو على إسناده إلى الله على معنى ليأتينكم أمر عالم الغيب، كقوله:"أو يأتي ربك" [الأنعام/158]، أي أمره. ويبعد أن يكون ضمير الساعة؛ لأنه مذهوب به مذهب التذكير، لا يكون إلا في الشعر، نحو قوله: ولا أرض أبقل إبقالها [3]، ثم أكّد الجواب بالقسم على البعث، وأتبع القسم بقوله: عالم الغيب وما بعده، ليعلم أن إنباتها من الغيب الذي تفرد به تعالى. وجاء القسم بقوله: وربي، مضافًا إلى الرسول، ليدل على شدة القسم؛ إذ لم يأت به في الاسم المشترك بينه وبين من أنكر الساعة، وهو لفظ الله. وقرأ نافع، وابن عامر، ورويس، وسلام، والجحدري، وقعنب:عالم بالرفع على إضمار هو، وجوّز الحوفي وأبو البقاء أن يكون مبتدأ، والخبر لا يعزب. وقال الحوفي: أو خبره محذوف، أي عالم الغيب هو، وباقي السبعة: عالم بالجر. قال ابن عطية، وأبو البقاء: وذلك على البدل. وأجاز أبو البقاء أن تكون صفة، ويعني أن عالم الغيب يجوز أن يتعرف، وكذا كل ما أضيف إلى

(1) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 240/4.

(2) الفراء: معاني القرآن، 351/2.

(3) البيت عجز لصدر هو: فلا مزنة ودقت ودقها، وقد نسب لعامر بن جوين الطائي. وقال الأعلم: «وصف أرضًا مخصبة لكثرة ما نزل بها من الغيث. والودق: المطر. والمزنة: السحاب». ينظر: البغدادي: خزانة الأدب، 21/1.

معرفة مما كان لا يتعرف بذلك يجوز أن يتعرف بالإضافة، إلا الصفة المشبهة فلا تتعرف بإضافة. ذكر ذلك سيبويه في كتابه، وقلّ من يعرفه. وقرأ ابن وثاب، والأعمش، وحمزة، والكسائي: علّام على المبالغة والخفض" [1].

ويظهر مما سبق أن (عالم)، أو قراءتها (علّام) يجوز الابتداء بهما بتوجيهات نحوية، هي:

الأول: جعلها مبتدأ، وخبرها بعدها (لا يعذب).

الثاني: جعلها خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هو، على القطع والاستئناف.

الثالث: جعلها منصوبة بفعل محذوف تقديره: اذكرا، ولم يُقرأ بها كما ذكر الزجاج.ويجب وصلهما بما قبلهما إذا جعلناها بدلًا من (ربي)، أو عطف بيان منه، أو نعتًا.

وفي قوله ــ تعالى ــ: (بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [البقرة/117].

قال النحاس: "قال أبو حاتم {وإذا قضى أمرًا فإنما يقول له كن فيكون} وقفٌ جيدٌ، وأجود منه (فيكون). قال أبو جعفر: إن جعلت (فيكون) معطوفًا على (يقول) فالوقف (فيكون)، وإن جعلته مستأنفًا وقفت على (كن)" [2].

وقال في إعرابه:"إذا قضى أمرًا فإنما يقول له كن فيكون عطف على «يقول»، ويجوز أن يكون منقطعًا، أي: فهو يكون. وقد تكلم العلماء في معناه فقيل: هو بمنزلة الموجود المخاطب؛ لأنه لا بد أن يكون ما أراد جل وعز، فعلى هذا خوطب، وقيل: أخبر الله جل وعز بسرعة ما يريد أنه على هذا، وقيل: علامته لما يريد، كما كان نفخ عيسى عليه السلام في الطائر علامة لخلق الله جل وعز إياه. وقيل: أي يخرجه من العدم إلى الوجود فخوطب العباد على ما يعرفون. وقيل له، أي من أجله، كما تقول: أنا أكرم فلانًا لك، أي من أجلك" [3].

(1) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، 518/8-519.

(2) النحاس: القطع والائتناف، ص 76، 77 .

(3) النحاس: إعراب القرآن، 159/1.

أما السجاوندي فلم يتعرض لما تعرض إليه النحاس من جواز الوقف على (كن) لوجهٍ إعرابي كما ذكره[1]؛ فالنحاس ذكر أنه يجوز الوقف على (كن) إذا جعلت الكلام مستأنفًا بعدها، وتقديره هنا (فهو يكون)، وعلى ذلك الوجه جاز الابتداء بالخبر الذي حذف مبتدؤه، وهو هنا جملة فعلية، وكذلك صرّح بوجهٍ آخر، وهومنع الوقف على (كن) لتوجيهٍ إعرابي آخر، وهو العطف على الفعل (يقول). وأضاف الزجاج: "قال بعضهم: إنما يقول له (كن فيكون) إنما يريد، فيحدث كما قال الشاعر:

امتلأ الحوض وقال قطني مهلًا رويدًا قد ملأت بطني [2]

والحوض لم يقل. وقال بعض أهل اللغة (إنما يقول له كن فيكون)، يقول له، وإن لم يكن حاضرًا: كن؛ لأن ما هو معلوم عنده بمنزلة الحاضر. وقال قائل: (إنما يقول له كن فيكون) له معنى من أجلها، فكأنه إنما يقولمن أجل إرادته إياه (كن)، أي أحدث فيحدث، وقال قوم: هذا يجوز أن تكون لأشياء معلومة أحدث فيها أشياء فكانت، نحو قوله: {فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين} [البقرة/65]. والله أعلم" [3].

ودلَّل ابن هشام على رفع (يكون) ببيت من الشعر حيث قال:"{فإنما يقول له كن فيكون} بالرفع، أي: فهو يكون حينئذٍ وقوله:

الشعر صعب وطويل سلمه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه

زلت به إلى الحضيض قدمه يريد أن يعربه فيعجمه [4]

أي: فهو يعجمه، ولا يجوز نصبه بالعطف؛ لأنه لا يريد أن يعجمه. والتحقيق أن الفاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل، والمعطوف عليه في

(1) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 134.

(2) قطني: بمعنى حسبي وكفاني، وهذا البيت بلا نسبة في: ابن السكيت؛ أبويوسف يعقوب بن إسحاق: إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد مرعب، دارإحياء التراث العربي، ط1، 1423هـ-2002م، ص 242. ابن الأنباري: الإنصاف، ص 130. ابن منظور: لسان العرب، مادة (ق ط ط).

(3) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 199/1.

(4) أي: فإذا هو يعجمه، هذا من رجز ينسب إلى الحطيئة، قاله حين احتضاره. ينظر: البغدادي: خزانة الأدب، الشاهد 149، وورد منسوبًا أيضًا لرؤبة بن العجاج: مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، ص186. وينظر: الحطيئة؛ أبومُلَيكَة جَرْوَل بن أوس بن مالك: ديوان الحطيئة، برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413هـ-1993م، ص 185.

هذا الشـــعر قوله يريد، و إنما يقدر النحويون كلمة هو؛ ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف" [1].

وأضاف الداني وجهًا آخر على ما ذكر، وهو النصب لـــ (يكون)، فقال: "ومن قرأ: فيكون، بالنصب على جواب الأمر بالفاء لم يقف على (كن)؛ لتعلق ما بعده به من حيث كان ثو ابًا له" [2].

ولكن ما ذكره الداني لم يرتضـه الكثير من علمائنا كالنحاس، حيث قال:"فأما أن يكون جو ابًا فمحال؛ لأنه إخبار لا يجوز فيه الجواب، كما تقول: أنا أقول لعمرو امض فيجلس، أو فيمضـي، ولا معنى للجواب هـاهنـا، و إنمـا الجواب أن يقول: امضِ فأكرمك"[3].

وقد فصل ذلك السمين الحلبي فقال: "فقال ابن مجاهد: قرأ ابن عامر «فيكون» نصـبًا، وهـذا غير جـائز في العربيـة؛ لأنـه لا يكون الجواب هنـا للأمر بـالفـاء إلا في يس والنحل، فـإنه نســق لا جواب، وقـال في آل عمران: قرأ ابن عـامر وحده: «كن فيكون» بالنصـب وهو وهمٌ، وقال هشـام: كان أيوب بن تميم يقرأ: فيكونَ نصـبًا، ثم رجع فقرأ: فيكونُ رفعًا، وقال الزجاج: كن فيكونُ: رفعٌ لا غير. وأكثرُ ما أَجابوا بأنَّ هذا مِمَّا رُوعي فيه ظاهرُ اللفظ من غير نظر للمعنى، يريدون أنه قد وُجِد في اللفظ صورةُ أمر فنَصَبْنا في جو ابه بالفاء، وأمّا إذا نظرنا إلى جانب المعنى فإن ذلك لا يَصِـحُّ لوجهين، أحدهما: أنَّ هذا وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبرُ نحو:{فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرحمن} [مريم: 75] أي: فَيَمُدُّ، وإذا كان معناه الخبرَ لم ينتصِـبْ في جو ابِه بالفاء إلا ضـرورةً...والثاني: أنَّ مِنْ شـرطِ النصـبِ بالفاءِ في جوابِ الأمرِ أَنْ يَنْعَقِدَ منهما شـرطٌ وجزاءٌ، نحو: «ائتني فأكرمك» تقديرُه: إنْ أتيتني أكرمتُك، وههنا لا يَصِـحُّ ذلك إذ يَصـيرُ التقديرُ: إنْ تَكُنْ تَكُنْ، فيتَّحِدُ فعلا الشـرطِ والجزاءِ معنىً وفاعلًا، وقد عَلِمْت أنه لا بُدَّ من تغايرِهما وإلَّا يلزمْ أن يكونَ الشـيءُ شـرطًا لنفسـه وهو مُحال. قالوا: والمعاملةُ اللفظية واردةٌ في كلامهم نحو: {قُل لِّعِبَادِيَ الذين آمَنُواْ يُقِيمُواْ} [إبراهيم: 31]، {قُل لِّلَّذِينَ آمَنُواْ يَغْفِرُواْ} [الجاثية: 14]. [4]

(1) ابن هشام: مغني اللبيب، ص 223.

(2) الداني: المكتفى، ص 25.

(3) النحاس: إعراب القرآن، 250/2.

(4) السمين الحلبي: الدر المصون، 89/2-90.

لذا يميل البحث إلى جواز الوقف على "كن" إذا جعلت ما بعدها مستأنفًا خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره "هو يكون"، ويمتنع الوقف على "كن" إذا جعلت "يكون" نسقًا على "يقول"؛ لذا يكون التمام "فيكون". ولا يميل البحث لقراءة النصب؛ لعدم تغاير الشرط والجواب.

وكذلك يجوز الابتداء بالخبر إذا كان الخبر مقدمًا كما في مواضع، منها:

قوله ـ تعالى ـ: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ) [المائدة/41].

قال النحاس:"قال الأخفش {يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر} فالتمام فيه {ومن الذين هادوا}؛ لأن المعنى فيه: ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من هؤلاء ومن هؤلاء.

قال أبو جعفر: وهذا قول الفراء وزعم أن (سماعون) مرفوع بالابتداء وهذا كلام فيه تساهل، وهو مرفوع على إضمار مبتدأ، أي: هم سماعون، وقد شبه الفراء بقوله جل وعز{طو افون عليكم} وللفراء في الآية قول آخر يجعله مثل قولهم {فمنهم ظالم لنفسه} فيكون التمام على هذا القول {ولم تؤمن قلوبهم} ثم ابتدأ فقال {ومن الذين هادوا سماعون للكذب}" [1].

وقال في إعرابه: "ومن الذين هادوا يكون هذا تمام الكلام ثم قال جل وعز سماعون للكذب أي هم سماعون ومثله طو افون عليكم [النور: 58]. وقال الفراء: ويجوز سماعين وطو افين كما قال: ملعونين أينما ثقفوا [الأحزاب: 61] وكما قال: إن المتقين في جنات ونعيم [الطور: 17] ثم قال فاكهين [الطور: 18] وآخذين [الذاريات: 26] ويجوز أن يكون المعنى: ومن الذين هادوا قوم سمّاعون للكذب سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ" [2].

وقال السجاوندي:"أي ومن الذين هادوا قوم سمّاعون، وإن شئت عطفت "ومن الذين هادوا" على قوله "من الذين قالوا آمنا" ووقفت على "هادوا" واستأنفت بقوله

(1) النحاس: القطع والائتناف، ص 203، 204.

(2) النحاس: إعراب القرآن، 268/1.

"سـماعون" أي: إذ هم سـماعون راجعًا إلى الفئتين، والأول أجود؛ لأن التحريف محكي عنهم، وهو مختص باليهود" [1].

ذكر النحاس وجهين للرفع في "سـماعون" حيث جعلها مرة خبرًا لمبتدأ محذوف، والأخرى جعلها مبتدأ مؤخرًا خبره شـبه الجملة المقدم، وفي كلا الحالتين يجوز الابتداء بـ"سماعون"، في حين أن السجاوندي لم يذكر إلا وجهًا واحدًا، وهو الخبر لمبتدأ محذوف.

وقال الزجاج: "ورفع (سـماعون) من جهتين:إحداهما هم (سـماعون) للكذب أي منافقون، واليهود سـماعون للكذب.و(سـماعون)، فيه وجهان- والله أعلم-أحدهما أنهم مسمعون للكذب، أي قابلون للكذب، لأن الإنسان يسمع الحق والباطل، ولكن يقال: لا تسمع من فلان قوله أي لا تقبل قوله، ومنه "سمع الله لمن حمده"، أي تقبل الله حمده، فتأويله أنهم يقبلون الكذب.والوجه الآخر في (سـماعون) أن معناه أنهم يسـمعون منك ليكذبوا عليك؛ وذلك أنهم إذا جالسوه تهيأ أن يقولوا سمعنا منه كذا، وكذا.(سماعون لقوم آخرين)، أي هم مسـتمعون منك لقوم آخرين "لم يأتوك" أي هم عيون لأولئك الغيب، ويجوز أن يكون رفع "سـماعون" على معنى ومن الذين هادوا سـماعون، فيكون الإخبار أن السماعين منهم، ويرتفع منهم كما تقول: في قومك عقلاء.هذا مذهب الأخفش، وزعم سيبويه أن هذا يرتفع بالابتداء" [2].

وذكر الأشموني الوجه الذي ذكره سيبويه، وهو أنه مبتدأ، معللًا بذلك أن الأصل فيه: قوم سماعون، من باب حذف الموصوف وإحلال الصفة محله [3].

فمما سـبق نجد أن "سـماعون" جاز فيها الرفع والنصـب، فأما الرفع فبجعلها مبتدأ حذف موصـوفه، وجعلها أيضًـا خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره "هم سـماعون"، فعندئذ يجوز الابتداء بها والوقف على "هادوا". ويجوز أيضًـا توجيه آخر في الرفع، وهو جعلها خبرًا مؤخرًا لشـبه الجملة المقدم، وعندئذ يبتدأ بالخبر شـبه الجملة، ولا يوقف على "هادوا". أما النصب فبجعلها مفعولًا به على الذم لفعل محذوف تقديره "احذروا".

(1) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 185.

(2) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 174/2، 175.

(3) ينظر: الأشموني: منار الهدى، 216/1.

المبحث الثاني:
الوقف على خبر أحد النواسخ

قال ـ تعالى ـ: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ) [البقرة/ 184، 185].

قال النحاس: "قال يعقوب: ومن الوقف {وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون}، ثم استأنف {شهر رمضان}، وهو مرفوع بالابتداء وخبره {الذي أنزل فيه القرآن}. ومذهب الكسائي أن التقدير (كتب عليكم الصيام، كتب عليكم شهر رمضان)، ومذهب الفراء أن التقدير: ولكم شهر رمضان، جاز أن تقف على ما قبله، ويصير تقدير الكسائي: كتب عليكم الصيام شهر رمضان، وله تقدير آخر وهو: أن تصوموا شهر رمضان خير لكم، وفي التقديرين جميعا التفريق بين الصلة والموصول تم الوقف عند أبي حاتم {من الهدى والفرقان}" [1].

وقال في إعرابه: "«شهر رمضان» رفع بالابتداء، وخبره الذي أنزل فيه القرآن، ويجوز أن يكون شهر مرفوعًا على إضمار ابتداء، والتقدير المفترض عليكم صومه شهر رمضان، أو ذلك شهر رمضان، أو الصوم أو الأيام. ورمضان لا ينصرف لأن النون فيه زائدة. ونصب شهر رمضان شاذ، وقد قيل فيه أقوال: قال الكسائي: المعنى كتب عليكم الصيام وأن تصوموا شهر رمضان. قال الفراء: أي كتب عليكم الصيام، أي أن تصوموا شهر رمضان. قال أبو جعفر: لا يجوز أن تنصب شهر رمضان تصوموا؛ لأنه يدخل في الصلة، ثم يفرق بين الصلة والموصول، وكذا إن نصبته بالصيام، ولكن يجوز أن تنصبه على الإغراء، أي الزموا شهر رمضان، وصوموا شهر رمضان. وهذا بعيد أيضًا؛ لأنه لم يتقدم ذكر الشهر فيغرى به" [2].

في حين فصل الزجاج في معانيه الرفع والنصب لـ(شهر) قائلًا: "القراءة بالرفع، ويجوز النصب، وهي قراءة ليست بالكثيرة، ورفعه على ثلاثة أضرب: أحدها الاستئناف. المعنى: الصيام الذي كتب عليكم، أو الأيام التي كتبت عليكم شهر رمضان، ويجوز أن

(1) النحاس: القطع والائتناف، ص91، 92.

(2) النحاس: إعراب القرآن، 96/1.

يكون رفعه على البدل من الصيام، فيكون مرفوعًا على ما لم يسم فاعله، المعنى كتب عليكم شهر رمضان.ويجوز أن يكون رفعه على الابتداء ويكون الخبر(الذي أنزل فيه القرآن). والوجهان اللذان شرحناهما - "الذي" فيهما رفع على صفة الشهر، ويكون الأمر بالفرض فيه (فمن شهد منكم الشهر فليصمه)، ومعنى (من شهد): من كان شاهدًا غير مسافر فليصم، ومن كان مسافرًا أو مريضًا فقد جعل له أن يصوم عدة أيام المرض و أيام السفر من أيام أخر، ومن نصب شهر رمضان نصبه على وجهين، أحدهما أن يكون بدلًا من أيام معدودات.والوجه الثاني على الأمر، كأنه قال عليكم شهر رمضان على الإغراء" [1].

أما السجاوندي فلم يتعرض للحديث عن الوقف والوصل فيها. ونجد النحاس وجَّه الوقف على خبر الناسخ الجملة (تعلمون) على جعل (شهر) مستأنفة مبتدأ وخبره (الذي)، أو بجعلها مبتدأ خبره محذوف تقديره (لكم) كما قال بذلك الفراء، أما بجعلها منصوبة بـ(أن تصوموا) فلا يوقف على (تعلمون)؛ إذ التقدير:وأن تصوموا شهر رمضان خير لكم.

وزاد الزجاج وجهًا آخر يمتنع معه الوقف على (تعلمون)؛ وهو جعل (شهر) بدلًا بالنصب من (أيامًا معدودات). وفصَّل الأشموني مراتب الوقف عليها فقال:"تعلمون تام، إن رفع «شهر» بالابتداء، وخبره «الذي أنزل فيه القرآن»، وكافٍ إن رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: المفترض عليكم، أو هي، أو الأيام شهر رمضان، ومثل ذلك من نصبه على الإغراء، أو حسن إن نصب بفعل مقدر، أي: صوموا شهر رمضان، وليس بوقفٍ إن جعل بدلًا من «أيامًا معدودات»، كأنه قال: أيامًا معدودات شهر رمضان، والبدل والمبدل منه كالشيء الواحد، أو بدلًا من «الصيام» على أن تجعله اسم ما لم يسم فاعله، أي: كتب عليكم شهر رمضان" [2].

قال السمين الحلبي: "قوله تعالى: {شهر رمضان} : فيه قراءتان، المشهورة الرفع، وفيه أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، وفي خبره حينئذٍ قولان، الأول: أنه قوله {الذي أنزل فيه القرآن} ويكون قد ذكر هذه الجملة منبهة على فضله ومنزلته، يعني أن هذا الشهر الذي أنزل فيه القرآن هو الذي فُرض عليكم صومه، والقول الثاني: أنه قوله: {فمن شهد

(1) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 253/1، 254.

(2) الأشموني: منار الهدى، 98/1.

منكم الشهر فليصمه} وتكون الفاء زائدة وذلك على رأي الأخفش، وليست هذه الفاء لا تزاد في الخبر لشبه المبتدأ بالشرط، وإن كان بعضهم زعم أنها مثل قوله: {قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم} [الجمعة: 8] وليس كذلك، لأن قوله: {الموت الذي تفرون} يُتوهم فيه عموم بخلاف شهر رمضان. فإن قيل: أين الرابط بين هذه الجملة وبين المبتدأ؟ قيل: تكرار المبتدأ بلفظه كقوله:

لا أرى الموت يسبق الموتَ شيءٌ ..... [1]

وهذا الإعراب - أعني كون «شهر رمضان» مبتدأ - على قولنا: إن الأيامَ المعدوداتِ هي غيرُ رمضان، أما إذا قلنا إنها نفسُ رمضان ففيه الوجهان الباقيان.

أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، فقدره الفراء: ذلكم شهر رمضان، وقدره الأخفش: المكتوب شهر، والثاني: أن يكون بدلًا من قوله «الصيام» أي: كتب عليكم شهرُ رمضان، وهذا الوجه وإن كان ذهب إليه الكسائي بعيدٌ جدًّا لوجهين، أحدهما: كثرة الفصل بين البدل والمبدل منه. والثاني: أنه لا يكون إذ ذاك إلا من بدل الإشمال وهو عكس بدل الاشتمال، لأن بدل الاشتمال غالبًا بالمصادر كقوله: {عن الشهر الحرام قتال فيه} [البقرة: 217] ، وقول الأعشى:

لقد كانَ في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُه تَقَضِّي لُبَاناتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ[2]

---

(1) عجزه: نغَّص الموتُ ذا الغِنَى والفقيرا، ذكر في: سيبويه: الكتاب، 30/1.البغدادي: خزانة الأدب، 183/1، وهو من أبيات مفرقة في هذه الكتب وغيرها من حكمة عدي بن زيد في ديوانه في تأمل الحياة والموت، والشاهد أن الشاعر وضع الظاهر موضع المضمر فالقياس أن يقول: لا أرى الموت يسبقه شيء، وهو يقول قبل البيت:

إن للدهر صولةً فَاحْذَرَنَّها لا تَبِيتَنَّ قد أَمِنْتَ الدُّهُورَا

قد ينامُ الفتى صحيحًا فَيَرْدَى ولقد بات آمنًا مسرورا

عدي بن زيد العبادي: ديوان عدي بن زيد، حققه وجمعه: محمد محمد جابر المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، 1965م، ص 64، 65.

(2) الأعشى: أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل: ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمود إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، إدارة البحوث والدراسات الثقافية، قطر، ط1، 2010م، ص 243. الشاهد:و«ثواء» يروى بالرفع والنصب والخفض: فالرفع على أنه اسم كان، والنصب على أنه مفعول مطلق، أو مفعول لأجله. والخفض على أنه بدل من «حول» بدل اشتمال. وقوله «ويسأم» يروى بالرفع والنصب، فالرفع بالعطف على «تقضى» فيمن رواه فعلًا مبنيًّا للمجهول، والنصب بإضمار«أن»، والعطف على «تقضى» ليعطف المصدر المؤول على المصدر الصريح.

وهذا قد أُبدل فيه الظرفُ من المصدر. ويمكن أن يوجه قوله بأن الكلام على حذف مضاف تقديره: صيام شهر رمضان، وحينئذٍ يكون من باب [بدل] الشيء من الشيء وهما لعين واحدة. ويجوز أن يكون الرفع على البدل من قوله «أيامًا معدودات» في قراءة من رفع «أيامًا» ، وهي قراءة عبد الله وفيه بُعْد.

وأما غير المشهور فبالنصب، وفيه أوجه، أجودها، النصب بإضمار فعل، أي: صوموا شهر رمضان. الثاني - وذكره الأخفش والرماني -: أن يكون بدلًا من قوله «أيامًا معدودات» ، وهذا يقوي كون الأيام المعدودات هي رمضان، إلا أن فيه بُعْدًا من حيث كثرة الفصل. الثالث: نصب على الإغراء، ذكره أبو عبيدة والحوفي. الرابع: أن ينتصب بقوله: «وأن تصوموا» حكاه ابن عطية، وجوّزه الزمخشري، وغلّطهما الشيخ: بأنه يلزم منه الفصل بين الموصول وصلته بأجنبي؛ لأن الخبر، وهو خير أجنبي، من الموصول، وقد تقدم أنه لا يخبر عن الموصول إلا بعد تمام صلته، و(شهر) على رأيهم من تمام صلة (أن) فامتنع ما قالوه.وليس لقائل أن يقول: يتخرج ذلك على الخلاف في الظرف وحرف الجر فإنه يغتفر فيه ذلك عند بعضهم؛ لأن الظاهر من نصبه هنا أنه مفعول به لا ظرف. الخامس: أنه منصوب بـ(تعملون) على حذف مضاف، تقديره: تعلمون شرف شهر رمضان، فحذف المضاف، و أقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب" [1].

يتضح مما سبق طرحه أن الوقف على خبر الناسخ (تعلمون) جائز بتوجيهين هما:

أولها: جعل (شهر) مبتدأ خبره إما (الذي)، وإما (فمن شهد منكم الشهر فليصمه)، كما ذكره الأخفش.

ثانيهما: جعل (شهر)خبرا لمبتدإ محذوف، تقديره إما (ذلكم)، وإما (المكتوب).

ويمتنع الوقف على خبر الناسخ بتوجيهين لـ(شهر) هما:

أولها: بدل من (الصيام) بتقدير مضاف، أي:كتب عليكم الصيام صيام شهر رمضان، فهو عندئذٍ بدل مطابق.

ثانيهما: النصب لـ(شهر) إما بفعل مضمر، أي: صوموا شهر رمضان، وإما بالبدل من (أيامًا معدودات)، وعندئذٍ لا يُوقف على ما قبلها، وإما النصب على الإغراء، أي: الزموا شهر رمضان، وإما بالنصب بـ(تعلمون) مفعولًا به، وعندئذٍ لا يُوقف على ما قبلها.

(1) السمين الحلبي: الدر المصون، 2/276-278.

وفي قوله ـ تعالى ـ: (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا) [الفرقان/1، 2].

قال النحاس:"{تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا} ليس بتمام؛ لأن {الذي له ملك السموات والأرض} نعت لـ (لذي نزل الفرقان)، والتمام {وخلق كل شيء فقدره تقديرًا}" [1].

وقال السجاوندي:"(نذيرا-لا)؛ لأن (الذي) بدل" [2].

فكلا العالمين اتفقا على وصل (الذي) بخبر يكون وهو (نذيرًا)، مع اختلاف توجيههما لهذا الوصل؛ فوجّه النحاس إلى أن (الذي) تعرب نعتًا، في حين وجهها السجاوندي على أنها بدل.

وبتقصي آراء بعض علمائنا نجد أن خبر الناسخ يجوز الوقف عليه؛ فلقد أعرب ياسين جاسم المحيميد (الذي) إعرابين زائدين عمَّا ذكره النحاس والسجاوندي، وهما القطع بالرفع والنصب، فقال:"و(الذي) مقطوع للمدح رفعًا أو نصبًا، أو نعت، أو بدل من {الذي نزل}" [3].

وقال الأشموني:"نذيرًا: تام؛ إن جُعل ما بعده خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو الذي، وكذا إن نصب، بتقدير: أعني، وجائز: إن جعل بدلًا، أو عطف بيان" [4].

مما سبق نجد أن الوقف على (نذيرًا) جائز بتوجيهين؛ أولهما: جعل (الذي) خبرًا لمبتدأ محذوف، وثانيهما: إذا قطعت على المدح، فأعربت مفعولًا به لأعنين أو أقصد، أو أخص المحذوفة.ويمتنع الوقف على (نذيرًا) إذا جعلت ما بعدها متعلقًا بما قبلها، فجعلت (الذي) نعتًا أو بدلًا أو عطف بيان من (الذي نزل)، وما بعد (نزل) من تمام الصلة، فلا يضر الفصل به بينهما؛ لأنه ليس بأجنبي.

قال ـ تعالى ـ: (فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ) [الأعراف/91، 92].

(1) النحاس: القطع والائتناف، ص 478.

(2) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 305.

(3) ياسين جاسم المحيميد: الإعراب المحيط، 58/7.

(4) الأشموني: منار الهدى، 84/2.

قال النحاس:"{فأصبحوا في دارهم جاثمين} فإنه تمام"[1].

وقال السجاوندي:"(جاثمين-ج)؛ لأن (الذين) يصلح بدلًا للضمير في (أصبحوا)، وقوله (كأن لم تغن) حال لمعنى الفعل في (جاثمين)، فيُوصل ويُوقف على (كأن لم يغنوا فيها)، ويصلح أن يكون (الذين) مبتدأ خبره (كأن لم يغنوا فيها)"[2].

فالنحاس جعل الوقف على (جاثمين) من التمام، أي جعل (الذين) مبتدأ، ولكن السجاوندي أجاز الوقف على (جاثمين) كما قال النحاس، وجَّوز رأيًا آخر، وهو الوصل بجعل (الذين) بدلًا من الضمير في (أصبحوا)، فارتبطا معًا في المعني واللفظ.

وقد وافق الداني[3] النحاسَ في الوقف على (جاثمين)، وفي درجة الوقف وهو التمام. أما الأشموني فوافق النحاس في تعليل الوقف على (جاثمين)، إلا أنه جعل الوقف كافيًا، فقال:"لخاسرون كافٍ، ومثله «جاثمين» على استئناف ما بعده مبتدأ خبره «كأن لم يغنوا فيها»"[4]. ووافق السجاونديَّ في وجهٍ هو الوصل فقال:"(جاثمين)ليس بوقف، إن جعل ما بعده نعتًا لما قبله، أو بدلًا من الضمير في (أصبحوا)"[5]، وإن كان زاد عليه توجيه النعت.

ومما سبق نخرج بأن خبر أصبح الناسخ وهو (جاثمين) لها حالتان: الأولى لا يجوز الوقف عليها بتوجيهات هي:

الأول: جعل (الذين) نعتًا لها، فعندئذٍ لا يجوز الوقف على (جاثمين) حتى لا يفصل بين النعت ومنعوته.

الثاني: جعل (الذين) بدلًا من واو الجماعة في (أصبحوا)، وعندئذٍ لا يجوز الوقف على (جاثمين) حتى لا يفصل بين البدل والمبدل منه.

الثالث: جعل (الذين) حالًا من معنى الفعل في (جاثمين)، وعندئذٍ لا يجوز الوقف على (جاثمين) حتى لا يفصل بين الحال وصاحبها.

والحالة الثانية يجوز الوقف عليها إذا انقطعت عما بعدها، وذلك في موضعين:

---

(1) النحاس: القطع والائتناف، ص 256.

(2) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 206، 207.

(3) الداني: المكتفى، ص 78.

(4) الأشموني: منار الهدى، 272/1.

(5) السابق: 351/1.

الأول: (الذين) جملة مستأنفة مبتدأ، خبره (كأن لم يغنوا فيها).

الثاني: (الذين) مفعول به منصوب بفعل مضمر تقديره (أعني، أقصد، أخص).

وفي قوله .تعالى : (لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ) [الواقعة/2، 3].

قال النحاس: "قال يعقوب: ومن الوقف قول الله جل وعز{إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة}، ثم قال جل وعز{خافضة رافعة} بالرفع، ومن نصب فوقفه {رافعة}، وقد خولف في هذا، فزعم أبو إسحاق أن {إذا} الثانية فيموضع نصب، أي: إذا وقعت في ذلك الوقت، والوقف على قوله {وكنتم أزواجًا ثلاثة}، هذا إذا جعل {ليس} جواب الأولى، فإن جعل الجواب {فأصحاب الميمنة} فلا يتم الكلام دون الجواب" [1].

وقال في إعرابه: "اسم ليس وذكرت كاذبة عند أكثر النحويين لأنها بمعنى الكذب، أي ليس لوقعتها كذب. قال الفراء: مثل عاقبة وعافية.خافضة رافعة على إضمار مبتدأ، والتقدير: الواقعة خافضة رافعة، وقرأ اليزيدي خافضة رافعة بالنصب. وهذه القراءة شاذة متروكة من غير جهة، منها أن الجماعة الذين تقوم بهم الحجة على خلافها، ومنها أن المعنى على الرفع في قول أهل التفسير والمحققين من أهل العربية. فأما أهل التفسير فإن ابن عباس قال: خفضت أناسًا ورفعت آخرين، فعلى هذا لا يجوز إلا الرفع: لأن المعنى خفضت قومًا كانوا أعزاء في الدنيا إلى النار، ورفعت قومًا كانوا أذلاء في الدنيا إلى الجنة، فإذا نصب على الحال اقتضت الحال جواز أن يكون الأمر على غير ذلك، كما أنك إذا قلت: جاء زيد مسرعًا، فقد كان يجوز أن يجيء على خلاف هذه الحال، وقال عكرمة والضحاك: خافضة رافعة خفضت فأسمعت الأدنى، ورفعتفأسمعت الأقصى، فصار الناس سواء. قال أبو جعفر: وأما أهل العربية فقد تكلم منهم جماعة في النصب. فقال محمد بن يزيد:لا يجوز، وقال الفراء: يجوز بمعنى إذا وقعت الواقعة وقعت خافضة رافعة، فأضمروقعت وهو عند غيره من النحويين بعيد قبيح، ولو قلت: إذا جئتك زائرًا، تريد إذا جئتك جئتك زائرًا. لم يجز هذا الإضمار لأنه لا يعرف معناه، وقد يتوهم السامع أنه قد بقي من الكلام شيء. وأجاز أبو إسحاق النصب على أن يعمل في الحال «وقعت»، قد بينا فساده على أن كل من أجازه فإنه يحمله على الشذوذ، فهذا يكفي في تركه" [2].

(1) النحاس: القطع والائتناف، ص 708.

(2) النحاس: إعراب القرآن، 215/4، 216.

وقال السجاوندي:"(كاذبة-م)، لأن لو وصل صار ما بعدها صفة لها، أو بدلًا فيختل الكلام، و إنما (خافضة) خبر محذوف، أي: هي خافضة" [1].

فالنحاس جوّز الوقف على (كاذبة) إذا جعلت (خافضة) مستأنفة خبرًا لمبتدإ محذوف، وجوّز الوصل إذا نصبت، ويكون الوقف على (رافعة).

ونجد الزجاج يقول في ذلك:"وقوله:(خافضة رافعة) المعنى أنها تخفض أهل المعاصي، وترفع أهل الطاعة، و(خافضة رافعة) القراءة بالرفع، والنصب جائز، ولم يقرأ به إمام من القراء، وقد رويت عن الزيدي صاحب أبي عمرو بن العلاء، فمن رفع وهو الوجه، فالمعنى هي خافضة رافعة.ومن نصب فعلى وجهين:أحدهما "إذا وقعت الواقعة خافضةً رافعةً" على الحال، ويجوز على إضمار"تقع"، ويكون المعنى إذا وقعت تقع خافضة رافعة - على الحال من (تقع) المضمر.وقوله - عزوجل -: (ليس لوقعتها كاذبة) أي: لا يردها شيء، كما تقول: قد حمل فلان لا يكذب، أي لا يرد حملته شيء، و"كاذبة" مصدر كقولك [عافاه] الله عافية وعاقبه عاقبة، وكذلك كذب كاذبة، وهذه أسماء في موضع المصادر" [2].

وقد أسهب الأشموني قائلًا:"(كاذبة) تام، لمن قرأ ما بعده بالرفع خبر مبتدأ محذوف، ولم تعلق «إذا رجت» بـ «وقعت»، وإلا بأن علق «إذا رجت» بـ «وقعت» كان المعنى: وقت وقوع الواقعة خافضة رافعة، هو: وقت رج الأرض، فلا يوقف على «كاذبة»، وكذا إذا أعربت «إذا» الثانية بدلًا من الأولى، وليس بوقفٍ أيضًا لمن قرأ: «خافضة رافعة» بالنصب؛ على الحال من «الواقعة»، أي: خافضة لقوم بأفعالهم السيئة إلى النار، ورافعة لقوم بأفعالهم الحسنة إلى الجنة، ومثله في عدم الوقف أيضًا إذا أعربت «إذا» الأولى مبتدأ، و«إذا» الثانية خبرها في قراءة من نصب «خافضة رافعة»، أي: إذا وقعت الواقعة خافضة رافعة في هذه الحالة ليس لوقعتها كاذبة، وكافٍ لمن نصب «خافضة رافعة» على المدح بفعل مقدر، كما تقول: جاءني عبد الله العاقل و أنت تمدحه، وكلمني زيد الفاسق تذمه، ولا يوقف على «رجًّا» ولا على «بسًّا» ولا على «منبثًّا»؛ لأن العطف صيرها كالشيء الواحد.(رافعة) جائز، على القراءتين،

(1) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 427.

(2) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 107/5.

أعني رفع: «خافضة رافعة» ونصبهما، و«إذا» الأولى شرطية، وجوابها الجملة المصدرة بـ «ليس»، أو جوابها محذوف، تقديره: إذا وقعت الواقعة كان كيت وكيت" [1].

أما السمين الحلبي فقال:"«لوقعتها» خبر مقدم و«كاذبة» اسم مؤخر. و«كاذبة» يجوز أن يكون اسم فاعل وهو الظاهر، وهو صفة لمحذوف، فقدره الزمخشري: «نفس كاذبة، أي: إنه ذلك اليوم لا يكذب على الله أحد، ولا يُكذّب بيوم القيامة أحد»، ثم قال: «واللام مثلها في قوله {قدمت لحياتي} [الفجر: 24]؛ إذ ليس لها نفس تكذبها، وتقول: لم تكوني كما لها نفوس كثيرة يكذبنها اليوم، يقلن لها: لم تكوني، أو هو من قولهم: كذبت فلانًا نفسه في الخطر العظيم إذا شجعته على مباشرته، وقالت له: إنك تطيقه وما فوقه فتعرض له، ولا تبال به على معنى أنها وقعة لا تطاق شدة وفظاعة، وأن لا نفس حينئذٍ تحدث صاحبها بما تحدثه به عند عظائم الأمور، وتزين له احتمالها وإطاقتها؛ لأنهم يومئذ أضعف من ذلك وأذل. ألا ترى إلى قوله تعالى {كالفراش المبثوث} [القارعة: 4]، والفراش مثل في الضعف» . وقدره ابن عطية: «حال كاذبة»، قال: «ويحتمل الكلام على هذا معنيين، أحدهما: كاذبة، أي: مكذوبة فيما أخبر به عنها فسماها كاذبة لهذا، كما تقول: هذه قصة كاذبة، أي: مكذوب فيها. والثاني: أي:لا يمضي وقوعها، كقولك: فلان إذا حل لم يكذب. والثاني: أنكاذبة مصدر بمعنى التكذيب نحو: خائنة الأعين. قال الزمخشري: من قولك حمل فلان على قرنه فما كذب، أي: فما جبن ولا تثبط. وحقيقته فما كذب نفسه فيما حدثته به من إطاقته له و إقدامه عليه... وقرأ العامة برفع (خافضة رافعة) على خبر ابتداء مضمر، أي: هي خافضة قومًا إلى النار، ورافعة آخرين إلى الجنة، فالمفعول محذوف لفهم المعنى، أو يكون المعنى: أنها ذات خفض ورفع، كقوله: {يحيي ويميت} [آل عمران: 156]، {وكلوا واشربوا} [البقرة: 187]، وقرأ زيد بن علي، وعيسى، والحسن، و أبو حيوة، و ابن مقسم، واليزيدي بنصبها على الحال، ويروى عن الكسائي أنه قال:لولا أن اليزيدي سبقني إليه لقرأت به، انتهى. ولا أظن مثل هذا يصح عن مثل هذا.واختلف في ذي الحال، فقال أبو البقاء: من الضمير في (كاذبة)، أو في (وقعت)، وإصلاحه أن يقول: أو فاعل (وقعت)؛ إذ لا ضمير في (وقعت). وقال ابن عطية و أبو الفضل من (الواقعة)، ثم قررا مجيء الحال متعددة من ذي حال واحدة، كما تجيء الأخبار متعددة. وقد بينت لك هذا فيما تقدم فاستغنيت عن كلامهما. قال أبو

(1) الأشموني: منار الهدى، 314/2.

الفضـــل: وإذا جعلت هذه كلها أحوالًا كان العامل في (إذا وقعت) محذوفًا يدل عليه الفحوى، أي: إذا وقعت يحاسبون" [1].

مما ســبق يظهر لنا أنه يجوز الوقف على اســم ليس المؤخر (كاذبة) إذا جعلت (خافضة) خبرًا لمبتدأ محذوف، أو جعلتها منصوبة على إضمار فعل، ويمتنع الوقف على (كاذبة) إذا قرئت (خافضة رافعة) بالنصب على الحال لتعلق الحال بصاحبها قبلها.

وفي قوله .تعالى : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) [البقرة/197].

قال النحاس في الوقف هنا على الناسخ وهو اسم "لا" العاملة عمل ليس: "{فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فســوق ولا جدال في الحج} هذا وقف حســن على هذه القراءة، أكثر القراء قرأ بها الحسن، وقتادة، وشيبة، ونافع، وعاصم، والأعمش، وحمزة، والكسائي. وتفسير ابن عباس يدل على أنها كانت قراءته، وقرأ يزيد بن القعقاع (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)، وكذا الوقف أيضًا على قراءته، وقرأ ابن كثير و أبو عمرو (فلا رفث ولا فســوق ولا جدال في الحج)، وذكر عن مجاهد أن المعنى ولا جدال في الحج أنه في ذي الحجة، ولهذا اختار هذه القراءة إن شــئت وقفت على (ولا رفث ولا فســوق)، والتقدير: عند أبي عمرو فلا يكن منكم رفث ولا فســوق، ثم ابتدأ فقال: (ولا جدال في الحج). وأما قول ابن سعد أن من رفع جاز أن يقف على (لا) ليس بمعنى أنه تمام، و إنما يعني أن (لا) لم تبين ما بعدها فيكونا بمنزلة شيء واحد" [2].

وقال في إعرابه [3]: "فمن فرض فيهن الحج «من» في موضــع رفع بالابتداء وهي شــرط، وخبر الابتداء محمول على المعنى، أي فلا يكن فيه رفث، فلا رفث ولا فســوق ولا جدال في الحج على التبرية، وقرأ يزيد بن القعقاع فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج، جعل «لا» بمعنى «ليس»، وإن شئت رفعت بالابتداء، وقال أبو عمرو: المعنى فلا يكن فيه رفث إلا أنه نصــب. ولا جدال في الحج وقطعه من الأول؛ لأن معناه عنده أنه قد زال الشــك في أن الحج في ذي الحجة، ويجوز «فلا رفث ولا فســوق» يعطفه على الموضــع و أنشد النحويون:

(1) السمين الحلبي: الدر المصون، 10/191-193.

(2) النحاس: القطع والائتناف، ص 94.

(3) النحاس: إعراب القرآن، 1/101.

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الر اقع[1]

ويجوز في الكلام: فلا رفث ولا فسوقًا ولا جدالًا في الحج، عطفًا على اللفظ على ما كان يجب في «لا»، قال الفراء: ومثله:

فلا أب و ابنًا مثل مروان و ابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا" [2].

وقال السجاوندي: "(معلومات-ج)، (في الحج - ط)" [3].

فلم يذكر السجاوندي إلا وجهًا واحدًا في الوقف على (معلومات)، واعدَّه وقفًا مجوّزًا، وعدَّ الوقف على (في الحج) وقفًا مطلقًا، في حين أن النحاس عدَّ الوقف على (الحج) وقفًا حسنًا، ولكنه أجاز الوقف على (فسوق) بتقدير: فلا يكن منكم رفث ولا فسوق، فجوّز بذلك البدء بـ(ولا جدال في الحج)".

وقال الأشموني في ذلك: "{معلومات} كافٍ، ينبني الوقف على «فسوقٌ»، ووصله على اختلاف القراء والمعربين في رفع «رفث» وما بعده، فمن قرأ برفعهما والتنوين وفتح «جدال»، وبها قرأ أبو عمرو، و ابن كثير، فوقفه على «فسوق» تام، ولا يُوقف على شيء قبله، ثم يبتدئ «ولا جدال في الحج»، وليس «فسوق» بوقفلمن نصب الثلاثة، وهي قراءة الباقين، واختلف في رفع «رفث»، و«فسوق»، فقيل بالابتداء، والخبر محذوف تقديره: كائن أو مستقر في الحج، أو رفعهما على أن «لا» بمعنى: ليس، والخبر محذوف أيضًا، ففي «الحج» على الأول خبر ليس، وعلى الثاني خبر المبتدأ. وعليهما الوقف على {فسوق} كافٍ، ومن نصب الثلاثة لم يفصل بوقفٍ بينهما.{ولا جدال في الحج} كافٍ، وقيل: تام على جميع القراءات، أي: لا شك في الحج أنه ثبت في ذي الحجة" [4].

وقال الأنباري: "الوقف على (لا) قبيح؛ لأنها مع ما بعدها بمنزلة حرف واحد. ومن قرأ: «فلا رفث ولا فسوق» بالرفع صلح له أن يقف على «لا» إذا كان مضطرًا لا مختارًا؛ لأن «الرفث» مرفوع بمضمر كأنه قال: «فلا ثم رفث ولا فسوق»" [5].

---

(1) البيت من البحر السريع، لأنس بن العباس بن مرداس في: الأزهري: شرح التصريح 1/ 241.

(2) البيت من البحر الطويل، في: سيبويه: الكتاب، 1/ 349. وهو من أبياته الخمسين التي لا يعرف قائلها. ونسبه ابن هشام لرجل من بنى عبد مناة يمدح مروان بن الحكم و ابنه عبد الملك، ينظر: البغدادي: خزانة الأدب، 2/ 102.

(3) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 142.

(4) الأشموني: منار الهدى، 102/1.

(5) الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء، 141/1.

وقال السمين الحلبي بالنسبة للضمير الرابط: "{فلا رفث} وما في حيزه في محل جزم إن كانت «من» شرطية، ورفع إن كانت موصولة، وعلى كلا التقديرين فلا بد من رابط يرجع إلى «من» ؛ لأنها إن كانت شرطية فقد تقدم أنه لا بد من ضمير يعود على اسم الشرط، وإن كانت موصولة فهي مبتدأ، والجملة خبرها، ولا رابط في اللفظ، فلا بد من تقديره وفيه احتمالان، أحدهما: أن تقدره بعد «جدال»، تقديره: ولا جدال منه، ويكون «منه» صفة لـ «جدال» ، فيتعلق بمحذوف، فيصير نظير قولهم: «السمن منوان بدرهم»، تقديره: منوان منه.والثاني: أن يقدر بعد الحج: ولا جدال في الحج منه، أو: له. ويكون هذا الجار في محل نصب على الحال من الحج. وللكوفيين في هذا تأويل آخر، وهو أن الألف واللام نابت مناب الضمير، والأصل: في حجه" [1].

ومما سبق عرضه يتضح أنه يجوز نصب (رفث، فسوق، جدال) بلا تنوين على أنهن اسم لا التبرئة، وعندئذٍ يكون الوقف على (الحج)، ويمتنع الوقف على (لا) ولا على ما بعدها؛ لتعلق بعضه ببعض بالعطف، ويجوز في (رفث، فسوق، جدال) الرفع على أنها اسم لـ (لا) المشبهة بليس، وأخبارها محذوفة، فعندئذٍ يجوز الوقف للمضطر على (لا)، ويكون الوقف على (الحج)، كذلك يجوز في (رفث، فسوق) الرفع ثم ينصب (جدال)، وعندئذٍ يقف على (فسوق)، ويبتدأ بـ(ولا جدال) على الاستئناف، أي: ولا شك في الحج أنه واجب في ذي الحجة.

وفي قوله .تعالى : (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَ أَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) [المؤمنون/51، 52].

قال النحاس في الوقف على خبر إن المفرد: "قال أحمد بن جعفر: "إني بما تعلمون عليم" تم على قراءة من قرأ (إن)، بالكسر على الاستئناف، قال أبو جعفر: وعلى قول الكسائي (عليم) ليس بتمام، وإن قرأت (وإن)؛ لأنه زعم أن (وإن) نسق قال"بما تعملون عليم"، ومن قرأ (وإن) فليس (عليم) تمام عنده على قول الفراء؛ لأن (وإن) عنده تسبق على ما في موضع خفض، و(عليم) تمام على قول البصريين؛ لأن التقدير عندهم: ولأن من قال في الكلام فعل محذوف، أي واعلموا أن كان عليم عنده كافيًا والتمام "فاتقون""[2].

(1) السمين الحلبي: الدر المصون، 327/2.

(2) النحاس: القطع والائتناف، ص 457، 458.

وقال في إعرابه: "(وإن هذه أمتكم أمة واحدة) في هذا ثلاثة أوجه من القراءات: قرأ المدنيون و أبو عمرو (وإن هذه أمتكم أمة واحدة) بفتح الهمزة ونصب أمة واحدة، وقرأ الكوفيون بكسر الهمزة ونصب أمة واحدة أيضًا، وقرأ الحسن و ابن أبي إسحاق (وإن هذه أمتكم أمة واحدة) برفع كل شيء، ففي فتح الهمزة ثلاثة أقوال: فقول البصريين أن المعنى: ولأن، وحذفت اللام، وأن في موضع نصب، وقول الكسائي وهو أحد قولي الفراء (أن) في موضع خفض نسقًا على (ما تعملون) أي إني بما تعملون عليم، وبأن هذه أمتكم، والقول الثالث قول الفراء: إنها في موضع نصب على إضمار فعل، والتقدير: واعلموا أن هذه أمتكم، وكسر الهمزة عنده على الاستئناف، وعند الكسائي أنها نسق على (أني بما تعملون عليم). (أمة واحدة) نصب على الحال. والرفع من ثلاثة أوجه: على إضمار مبتدأ، وعلى البدل، وعلى خبر بعد خبر" [1].

والسجاوندي ذكر الوقف على خبر إن معللًا بقراءة الكسر لما بعده فقال: "(عليم- ط) لمن قرأ (وإن بالكسر)" [2].

فذكر النحاس (إن) بالفتح وبالكسر، وعلل لهما، في حين أن السجاوندي ذكر قراءة الكسر فقط ذاكرًا الوقف على ما قبلها مطلقًا.

مما سبق يتضح لنا أن قراءة (وإن) اختلف فيها، وعليها كان الوقف على ما قبلها أو وصله بها على هذا النحو:

الأول: قراءة الكسر والتثقيل على الاستئناف، وهي على المذهب الكوفي، فعندئذٍ يمتنع وصلها، فيجب الوقف على خبر إن المفرد قبلها.

الثاني: قراءة الفتح والتثقيل فعلى توجيهات نحوية هي: أولها: بتقدير اللام، أي: ولأن هذه أمتكم، وتكون هذه اللام المحذوفة متعلقة بقوله (فاتقون). وثانيها: معطوفة على (بما تعملون)؛ إذ التقدير: إني عليم بما تعملون وبأن هذه أمتكم، وفي هذين الوجهين وجب وصل خبر إن بما بعدها. والثالث: أنها على إضمار فعل، والتقدير: واعلموا أن هذه أمتكم، وحينئذٍ يكون الوقف على خبر إن جائزًا.

(1) النحاس: إعراب القرآن، 81/3.

(2) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 297.

الخاتمة

هذا البحث الموسوم بـ"التوجيهات النحوية لعلل الوقف والابتداء في الجمل بين أبي جعفر النحاس، و أبي عبد الله السجاوندي"، تناول الباحث فيه التوجيهات النحوية لعلل الوقف والابتداء في الجمل الاسمية، وما يدخلها من نواسخ، فتناول الباحث علل الوقوف على المبتدأ، أو على خبر المبتدأ، أو على اسم الناسخ إذا تأخر، أو على خبر الناسخ، وتوصل البحث إلى نتائج، هي:

1- يوقف على المبتدأ في حالتين: أولاهما إذا كان هذا المبتدأ مؤخرا عن خبره، وثانيهما إذا كان خبر المبتدأ محذوفا.

2- بين الإمام النحاس حكم الوقف على الحروف المقطعة في بدايات بعض السور، مبتدئًا بذكر أقوال بعض المفسرين، معللًا لذلك، وعزا كل رأي لقائله؛ حيث إنه قال: "ونحن نشرح ذلك حتى يتبين معناها، ويكون ذلك دالًّا عليها وعلى غيرها من أشباهها، ونعزو كل قول إلى قائله".

3- الإمام السجاوندي اعتمد على الرأي الكوفي في الوقف على الحروف المقطعة في بدايات بعض السور، فذكر أن هذه الحروف يعدها الكوفيون آية مستقلة وكلامًا تامًّا لا يحتاج لما بعده.

4- أكثر النحاس من ذكر رأي أبي حاتم في الوقف والابتداء على الجمل، وكذلك رأي نافع، وأحمد بن موسى.

5- الوقوف على المبتدأ اختلف فيه النحاس والسجاوندي حسب تقدير كليهما لما بعده، فإن عدَّ أحدهما ما بعد المبتدأ تابعًا كأن كان نعتًا أو عطف بيان أو غير ذلك، فلم يُجز الوقف على المبتدأ عندئذ، وإن قدر أحدهما الاستئناف فيما بعد المبتدأ أجاز الوقف عليه، وكذلك كان رأيهم في الوقوف على الأخبار.

6- يبتدأ في العربية بالخبر في موضعين: أولاهما أن يكون المبتدأ محذوفًا، وثانيهما أن يكون الخبر مقدمًا جوازًا أو وجوبًا على المبتدأ.

7- مرجع الوقف والابتداء عن النحاس والسجاوندي في الجمل هو التفسير في أغلب الأحايين؛ فالتفسير هو المحك الذي سار عليه عالمانا في الوقوف على الجمل، أو

في وصلها، كتفسير عود الضمير، وتفسير نسب الجملة لقائلها، وكذلك قراءة ما بعدها رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، فكانت القراءة سببًا مباشرًا في الوصل أو الوقف.

المصادر والمراجع

- أحمد محمد هليل (دكتور):
أبو جعفر النحاس و أثره في التفسير، (د. ب).
- الأزهري؛ خالد بن عبد الله بن أبي بكر:
شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2006م.
- الأشموني؛ أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم:
منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.
- الأعشى؛ أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل:
ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمود إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، إدارة البحوث والدراسات الثقافية، قطر، ط1، 2010م.
- الأنباري؛ أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار:
-إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّوجلّ، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1391هـ – 1971م.
-الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ-1992م.
- بسمة بنت عبد الله بن حمد الكنهل:
التفسير بالبيان المتصل في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، إشراف: أ. د. يوسف بن عبد العزيز الشبل، العام الجامعي ١٤٣٨ - ١٤٣٩هـ.
- البغدادي؛ عبد القادر بن عمر:
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ – 1997م.

- الحطيئة؛ أبو مُلَيْكَة جَرْوَل بن أوسبن مالك:
ديوان الحطيئة، برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413هـ- 1993م.
- الحموي؛ شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ):
معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- الحميري؛ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى (المتوفى: ٩٠٠هـ):
الروض المعطار في خبر الأقطار، المحقق: إحسان عباس، الناشر: مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، طبع على مطابع دار السراج، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- أبو حيان الأندلسي؛ أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف:
-البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم بدمشق (الأجزاء 1-5)، دار كنوز إشبيليا بالرياض (الأجزاء 6-22)، ط1، 1418-1445هـ/ 1997م- 2004م.
- خُفَاف بن ندبة السَّلَمي:
شعر خُفاف بن نُدبة السَّلمي، جمعه وحقَّقه: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1964م.
- ابن خلكان؛ أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ):
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: ١٩٩٤.
- الداني؛ أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان:
المكتفى في الوقف والابتدا، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، ط1، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الذهبي؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي

(المتوفى: ٧٤٨هـ):
تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م.

- الزبيدي؛ أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ):
طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة ١٣٩٢ هـ، طبع دار المعارف، مصر.
- الزجاج؛ إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (المتوفى: ٣١١هـ):
معاني القرآن وإعرابه ,تحقيق عبد الجليل عبده شلبي , عالم الكتب , بيروت ,ط1, ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م .
- الزركلي؛ خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى ١٣٩٦ هـ):
الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، أيار/ مايو ٢٠٠٢ م.
- الزمخشري؛ جار الله محمود بن عمر (ت538م):
-الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ/ 1987م.
-المفصل في علم العربية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة 1323هـ.
- السجاوندي؛ أبو عبد الله محمد بن طيفور (ت560هـ):
الوقف والابتداء، دراسة وتحقيق: محسن هاشم درويش، دار المناهج للنشر والتوذيع، عمان. الأردن، ط1، 1422هـ/2001م.
- السمين الحلبي؛ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف:
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 204/6.
- سيبويه؛ عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (المتوفى: ١٨٠هـ):
الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.
- السيرافي؛ أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨هـ):
شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

- الصفدي؛ صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ):
الوافي بالوفيات، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- الطبري؛ أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد:
تفسير الطبري= جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- عادل نويهض؛ قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد:
معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، الناشر: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.
- أبو عبيدة؛ معمر بن المثنى التيمي:
مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ، 29/1.
- عدي بن زيد العبادي:
ديوان عدي بن زيد، حققه وجمعه: محمد محمد جابر المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، 1965م.
- الفراء؛ أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله:
معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط3، 1403هـ - 1983م، 474/1.
- فريال زكريا العبد:
الميزان في أحكام تجويد القرآن, دار الإيمان, القاهرة.
- القرطبي؛ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ):
-الإنباء على قبائل الرواة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١/ ١٤٠٥هـ.
-الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني و إبراهيم أطفيش،

دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

- القفطي؛ جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ):
إنباه الرواة على أنباء النحاة ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.
- المستعصمي؛ محمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩ هـ - ٧١٠ هـ):
الدر الفريد وبيت القصيد، المحقق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م.
- المقدسي؛ عز الدين عبد السلام بن أحمد بن غانم بن علي:
تلخيص العبارة في نحو أهل الإشارة، تحقيق: خالد زهري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ابن منظور؛ أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين (ت711هـ):
لسان العرب، المطبعة الأميرية ببولاق، ط1، 1301هـ.
- النابغة الذبياني؛ أبو إمامة زياد بن معاوية:
ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1383هـ- 1963م.
- النحاس؛ أبو جعفر أحمد بن محمد (ت338هـ):
-إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1405هـ /1985م.
-القطع والائتناف، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1413هـ/1992م.
-معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ابن هشام؛ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ):
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

- **ياسين جاسم محيميد:**

الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط «هو إعراب القرآن مستلًّا من (البحر المحيط)، لأبي حيان الغرناطي، (ت ٧٤٥ هـ)».

- **ابن يعيش؛ أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي:**

شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.